

كتبات سياسية



مجموعة مصرية ١٠٠٪

الكتاب التاسع

الكتبات الدولية

في الأمم المتحدة

بمقدم

الدكتور بطرس بطرس غالي

كتب سياسية
الكتاب التاسع

الكتاب الدوليّة في الأمم المتحدة

بمقدم
الدكتور بطرس بطرس غالي

مقدمة

الامم المتحدة .. فكرة كبيرة في حياة ملايين البشر في كافة أرجاء الارض ، ففي داخل أروقتها تصنع تواريخ كثيرة لشعوب متعددة ، وعلى موائدها تعرض مشاكل الدول وتتشابك مصالح الشعوب .
ماذا تعمل الامم المتحدة ؟ وكيف تعمل ؟

اننا في حاجة الى معرفة الاجابة الدقيقة على هذا السؤال . وفي هذا الكتاب دراسة دقيقة لناحية هامة من هذا الموضوع الكبير الذي يحدده نطاق (الامم المتحدة) ، وهذه الدراسة تحلل وتفسر الكتل الدولية التي تعمل داخل هذا النطاق في أضخم هيئة عالمية عرفتها الحياة البشرية في تاريخها الطويل .

وقد أرادت لجنة (كتب سياسية) من تقديم هذه الدراسة الدقيقة للكتل الدولية في الامم المتحدة ، أن تطلع القارئ على الحقائق التي يجب أن يعرفها كل مواطن في مصر وفي انبلاد العربية . فان قضايا العالم العربي عرضت أكثر من مرة على بساط البحث في الامم المتحدة وهناك قضايا لازالت معروضة . بل هناك قضايا قديمة تظهر حيناً بعد حين في أروقة هذه الهيئة العالمية الكبيرة .

والقارئ في حاجة دائماً الى متابعة قضايا شعوبنا وقضايا الشعوب الاخرى ، التي تعرض وتبحث في هذه المنظمة انكبرى ، وهو لذلك في حاجة الى المعلومات والدراسات التي تضيء أمامه السبيل حتى يصل الى معرفة حقيقة هذه الهيئة العالمية وكيفية معالجتها لقضايانا وقضايا الشعوب الاخرى ، كما أنه في حاجة الى معرفة دقائق الكتل الدولية التي تسير سياسة العالم .

ويعتبر هذا الكتاب أساسا لمعرفة هذه الحقائق ، ومتابعة هذه القضايا ، ولا شك في أننا نحاول جاهدين تقديم التفكير السياسي الذى لا تشوبه شائبة الى القارئ العربى ، فقد خرج شعبنا من معاركه العديدة ضد الاستعمار والطغيان منطلقا نحو السياسة الاستقلالية الحرة ، وأصبحنا نتناول السياسة ومبادئها واتجاهاتها تناولا حرا منسجما مع واقع حياتنا ، ولذلك أصبح من واجبنا أن نضل الى الحقيقة فى كل موضوع سياسى يمس حياتنا أو حياة الآخرين .

وليست هذه الدراسات التى تقدمها لجنة (كتب سياسية) عن هذه المسائل الا مفاتيح صغيرة يستطيع القارئ أن يفتح بها أبواب التفكير السياسى الشخصى فى سهولة ويسر .

ونحن حين نقدم هذا البحث المتخصص انما نقدم واحدا من هذه المفاتيح الصغيرة التى يحتاج اليها الفرد فى حياته المفكرة ، ولسنا نشك فى أن الانسان فى العصر الحديث يمكن تعريفه بأنه (مخلوق سياسى بطبعه) .

ونرجو أن يكون هذا البحث بداية لبحاث اخرى نقدمها الى القراء فى الموضوعات السياسية التى تشغل تفكير كل فرد منا ، كما نرجو أن تصل هذه الابحاث الى أهدافها المرجوة .

(لجنة « كتب سياسية »)

الكتل الدولية في الأمم المتحدة

المجالس العامة سواء أكانت سياسية أم فنية ، وسواء أكانت حكومية أم غير حكومية ، وسواء أكانت وطنية أم دولية تلازمها ظاهرة لا يكاد يخلو منها مجلس . هذه الظاهرة هي انقسام أعضاء تلك المجالس الى مجموعات تؤلف بين أفراد كل مجموعة ، أو بين ممثلي الهيئات فيها ، الميول المتحددة ، والمصالح المشتركة ، والآراء المتفقة . ويقيمون هذا الاتحاد لينصروا سياستهم ، وينفذوا خططها ، ويصونوا مصالحهم داخل تلك المجالس .

وقد برزت تلك الظاهرة في هيئة الأمم المتحدة ، كما ظهرت في غيرها من المجالس ومن الهيئات الدولية وغير الدولية . وقد انقسمت الدول في هذه المنظمة الدولية الى كتل تجمع بين أعضاء كل منها روابط الجوار الجغرافي ، أو التراث المشترك ، أو الاتحاد في المذهب السياسي ، أو نحو ذلك من العوامل المرتبطة بالسياسة الدولية .

ولطبيعة الهيئات العاملة في الأمم المتحدة تأثير في تكوين تلك الكتل ، فالأمم المتحدة تتألف من ستة فروع رئيسية : الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الوصاية ، ومحكمة العدل الدولية ، والإمانة العامة .

والميدان الرئيسي لظهور التكتلات في تلك المنظمة هو الجمعية العامة ، إذ تمثل فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وقد بلغ عدد هذه الدول إحدى وثمانين دولة . أما الهيئات الأخرى فإنها مجالس محدودة العدد قد لا يسمح نطاقها الضيق بقيام تكتلات داخلها ، وإن كان انتخاب أعضائها غير الدائمين يراعى فيه أن يكونوا ممثلين لتلك التكتلات الدولية حسب اتفاقات ودية وضعت أسسها

عند أول انتخاب لتلك الهيئات وهي مجلس الأمن ، والمجلس
الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الوصاية .

أما محكمة العدل الدولية ، والامانة العامة فهما مجلسان فنيان
يتكون أولهما من خمسة عشر قاضيا ينتخبون حسب كفايتهم القانونية
بغض النظر عن جنسياتهم وأهوائهم . وأما الامانة العامة فهي مجموعة
من الموظفين الدوليين تحت اشراف الامين العام لا يمثلون أى حكومة
من حكومات الدول الاعضاء ، بل يشترط عليهم ألا يطلبوا أو يتلقوا
فى تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة ، أو من أية سلطة خارجة
عن الهيئة ، كما يشترط على الدول الاعضاء احترام الصفة الدولية
التي يصطبغون بها فلا تسعى الى التأثير فيهم أثناء قيامهم بعملهم .
واذن فلا مجال لظهور تكتلات مباشرة فى هاتين الهيئتين الفئيتين، وأن
كان ذلك لا يمنع من أنه قد يكون للتكتلات أثر غير مباشر فى سير
الاعمال فيهما .

المحل الدولي في الجمعية العامة للأمم المتحدة

تتكون الجمعية العامة من جميع الدول الأعضاء ، لذلك فهي الهيئة العليا للإشراف والمراقبة ، والمناقشة • وهي بمثابة برلمان عالم ان لم يكن متمتعا بسلطة تشريعية حقيقية فهو على الأقل منبر عام تستطيع كل دولة أن تعبر فيه عن آلامها ، أو تتحدث عن آمالها أو تبسط مشاكلها • وبهذا تعتبر مقياسا للرأى العام العالمى •

ويتسع نطاق أعمال الجمعية اتساعا يشمل كافة الشؤون الدولية • فللجمعية أن تناقش أى مسألة أو أى أمر يدخل فى نطاق الميثاق أو يتصل بسلطات هيئة من الهيئات العاملة فى الأمم المتحدة • وللجمعية أن تنظر فى الأسس التى يقوم عليها التعاون الدولى لصيانة السلم والأمن بما فى ذلك قواعد نزع السلاح وتنظيم التسليح • وللجمعية أن تناقش أى مشكلة قد يؤثر قيامها على السلم والأمن ، وتوصى بما تراه فى شأنها • وللجمعية أن تجرى البحوث وتصدر التوصيات التى من شأنها تعزيز التعاون الدولى السياسى ولها أن تتلقى وتبحث التقارير الواردة من مجلس الأمن ومن المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومن مجلس الوصاية • ولها أيضا أن تنظر فى ميزانية الامم المتحدة وتقرها وتحدد نسب الاشتراكات التى يدفعها الأعضاء •

وخلاصة القول أن أعمال الجمعية متسعة اتساع نطاق الميثاق نفسه من حيث الموضوعات التى يجوز تناولها ومن حيث أساليب علاجها •

وتقوم العضوية فى الجمعية العامة على مبدأ المساواة فكافة الدول ممثلة فيها ، ولكل منها صوت واحد • وتتكون الجمعية العامة من عدة لجان تتولى تصريف كل أعمالها • وأهم هذه اللجان هي اللجان

الرئيسية وعندهما ست وهي لجنة السياسة والأمن ، واللجنة الاقتصادية ، واللجنة الاجتماعية ، ولجنة الوصاية ، ولجنة الميزانية والإدارة ، واللجنة القانونية ، ولكل عضو في الأمم المتحدة حق في عضوية كل من هذه اللجان التي تتشكل في بدء كل دورة انعقاد سنائية ، وتبحث كل منها الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال والتي تكون داخلة في اختصاصها بناء على إحالة الجمعية العامة .

وهناك لجان أخرى مثل اللجنة العامة وتتكون من أربعة عشر عضواً ومن أهم وظائفها أن تبحث في بدء كل دورة جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة ، وتقرر ما ترى إدراجه فيه ، وتستبعد ما ترى حذفه . ومثل لجنة فحص وثائق الاعتماد ، وتتكون من تسعة أعضاء ينتخبون في بدء كل دورة .

وتكوين الجمعية العامة من مثل هذه اللجان ، وأهمية الأعمال التي تضطلع بها تلك اللجان وتبينان في وضوح ضرورة إنشاء تكتلات دولية بداخلها تبرز أهميتها أثناء اقرار جدول الأعمال ، وأثناء مناقشة الموضوعات التي يتقرر عرضها ، وأثناء إصدار القرارات والتوصيات وأثناء أخذ الأصوات .

وطريقة التصويت في الجمعية العامة تفصح بوضوح عن أهمية هذه الكتل إذ أن قرارات الجمعية العامة تصدر بالأغلبية المطلقة وهي ٥١ / ٠ من الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

فاذا امتنع عضو عن الاشتراك في الاجتماع ، أو امتنع عن التصويت لا يحسب صوته في عداد النصاب المطلوب للوصول إلى الأغلبية المطلقة .

وقد تضمن الميثاق استثناء لقاعدة الأغلبية المطلقة إذ نص على أن تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت . وقد ذكرت تلك المسائل الهامة

وهي : التوصيات الخاصة بحفظ السلم والامن الدولى وانتخاب أعضاء مجلس الامن غير الدائمين ، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية غير الدائمين وقبول أعضاء جدد ، ووقف الأعضاء او فصلهم ، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية والمسائل الخاصة بالميزانية .

ومن هذا يبدو أن معظم المسائل فى الجمعية العامة يتم التصويت عليها بنسبة ثلثى الأعضاء أى انه لا بد لاصدار قرار هام من موافقة ٥٤ دولة من ٨١ دولة تتألف منها الجمعية العامة فى الوقت الحاضر .

وما أوردناه هنا ليس هو كل المسائل الهامة التى تتطلب هذه النسبة بل ان الجمعية العامة تملك أن تضيف إليها كل مسألة أخرى تعتبرها هامة ، وتكون تلك الاضافة بقرار يصدر بالاغلبية المطلقة (٥١/٠) للأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت . فإذا اتفقت ٤١ دولة على أن مسألة ما تعتبر هامة وتم التصويت على ذلك فإن هذه المسألة لا يمكن أن يصدر بشأنها قرار الا بأغلبية الثلثين أى ٥٤ صوتاً ، والوصول الى تحقيق مثل هذه الاغلبية من الامور التى تصعب على الدول فرادى وقد تصل إليها فى ظل التكتلات والتجمعات .

★ ★ ★

تم انعقاد أول دورة للجمعية العامة بمدينة لندن فى يناير سنة ١٩٤٦ وكانت حينئذ مكونة من احدى وخمسين دولة برزت فيها كتلة دول الجمهوريات الامريكية التى كانت تتكون من ٢١ دولة لها ٢١ صوتاً ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وبهذه الكثرة العديدة صارت تتحكم فى مصير كل قرار يعرض على الجمعية العامة اذ أن مجموعها يقرب من نصف الاصوات . وموقفها هذا كان بمثابة ناقوس يبدق للتنبيه الى قيمة التكتلات داخل هذا المجلس . وفيما بين سنة ١٩٤٦ ، ١٩٥٥ تقدم نحو ثلاثين طلب انضمام الى الامم المتحدة غير أن أكثر هذه الطلبات كان يرفض لأسباب سياسية . فالاتحاد

السوفييتي يقف في وجه كل دولة يرى انها موالية للكتلة الغربية التي تزعمها الولايات المتحدة ويستعين على ذلك باستعمال حق الفيتو ، وتقف الكتلة الغربية في وجه كل دولة من انصار الاتحاد السوفييتي مستعينة على ذلك بالأغلبية العديدة التي تتمتع بها داخل مجلس الامن والجمعية العمومية .

وقد ظل هذا النزاع دائرا لم تسلم من عواقبه الاتسع دول ساعدها وضعها السياسي الخاص على قبول طلبات انضمامها ، ومنها دول أسهمت في الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن أثناءها متمتعة بالاستقلال الذي يؤهلها للعضوية وهي بورما التي قبلت في ١٩ ابريل سنة ١٩٤٦ وايسلندا في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وباكستان في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ واندونيسيا في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ . ومنها دول احتفظت بالحياة أثناء الحرب العالمية الثانية وهي أفغانستان وقبلت في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ والسويد في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ واليمن في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ومنها دول قبلت رغم مصادفها من اعتراض بعض الاعضاء وهي تايلند فقد اعترضت فرنسا على قبولها بسبب ما بينها وبين الهند الصينية من منازعات اقليمية فلما سويت هذه المنازعات تم قبولها في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . ومنها دولة اسرائيل التي قبلت رغم اعتراضات الدول العربية في ١١ مايو سنة ١٩٤٩ .

فبعد قيام هيئة الامم المتحدة بأربع سنوات تقريبا صار وضع التكتلات فيها على النحو الآتي :

١ - الكتلة الامريكية :

وتشمل ٢١ دولة هي الارجنتين ، وبوليفيا ، والبرازيل ، وشيلي ، وكولمبيا ، وكوستاريكا ، وكوبا ، والجمهورية الدومينيكية ، واكوادور ، وسلفادور ، وجواتيمالا ، وهايتي ، وهندوراس ، والمكسيك ،

ونيكاراغوا ، وبناما ، وبارجواى ، وبيرو ، وأوروغواى ، وفينزويلا ،
والولايات المتحدة •

٢ - الكتلة الاوروبية الغربية :

وتشمل تسع دول هي : بلجيكا ، والدانيمرك ، وفرنسا ، واليونان ،
وأيسلندا ، ولكسمبرج ، وهولندا ، والنرويج ، والسويد
ولم تحسب فى تلك المجموعة دولة انجلترا مع أنها من دول أوروبا
الغربية لأنها ستدخل فى عداد دول الكومنولث •

٣ - الكتلة الأوروبية السوفيتية :

وتشمل ست دول هي : روسيا البيضاء السوفيتية ،
وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ، وأوكرانيا ، والاتحاد السوفيتى ،
ويوغوسلافيا • وحسبنا فى هذه المجموعة دولة يوغوسلافيا رغم ما كان
بينها وبين الاتحاد السوفيتى من خلاف •

٤ - كتلة الشرق الاوسط وافريقيا :

وتشمل ١٢ دولة هي : أفغانستان ، ومصر ، وايتوبيا ، وإيران ،
والعراق ، ولبنان ، وليبيريا ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ،
وتركيا ، واليمن واسرائيل (وإن كانت أغلبية هذه الكتلة لم تعترف
بها •)

٥ - كتلة الشرق الاقصى وآسيا :

وتشمل أربع دول هي : بورما ، وأندونيسيا ، والفيليبين ، وتايلند •

٦ - دول الكومنولث :

وتشمل سبع دول هي : استراليا ، وكندا ، ونيوزيلند ، واتحاد
جنوب افريقية ، والهند ، والباكستان ، وانجلترا •

وفي الدورة العادية العاشرة للجمعية العامة (سبتمبر سنة ١٩٥٥) اشتد نشاط المصلحين سعيا وراء ايجاد حل حاسم لقضية العضوية ، وقد أدى هذا النشاط الى قبول ١٦ دولة دفعة واحدة في الامم المتحدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٥ . وهذه الدول هي : البانيا والمجر ورومانيا وبلغاريا والنمسا واطاليا واسبانيا والبرتغال وفنلندا وليبيا والاردن وسيلان ولاوس كمبوديا ونيبال . وبذلك صار أعضاء الامم المتحدة ٧٦ دولة وزعت على الكتل الدولية وفقا للنسق التالي :

ست دول دخلت في عداد الكتلة الأوروبية الغربية وقد حسبنا من بينها كلا من فنلندا والنمسا مع أن وضعها السياسي يجعلها من الدول المحايدة التي لا تحسب في عداد الكتلة الأوروبية السوفيتية أو الكتلة الأوروبية الغربية .

أربع دول دخلت في عداد الكتلة الأوروبية السوفيتية .

خمس دول دخلت في عداد كتلة الشرق الاوسط وافريقية

ثلاث دول دخلت في عداد كتلة الشرق الاقصى وآسيا .

دولة واحدة دخلت في عداد الكومنولث .

وفي الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة قبلت خمس دول أخرى هي السودان وتونس ومراكش واليابان وغانا ، وبذلك أصبح توزيع الدول حسب التقسيم السابق كما يلي :

الكتلة الامريكية ٢١ دولة

الكتلة الاوروية الغربية ١٥ دولة

الكتلة الاوروية السوفيتية ١٠ دول

كتلة دول الشرق الاوسط وافريقية ١٧ دولة

كتلة دول الشرق الاقصى وآسيا ٩ دول

كتلة دول الكومنولث ٩ دول

الا أن هذا التقسيم الذي ما زال يتبع حتى اليوم لتمثيل الكتل الدولية في المجالس المحدودة العدد فقد كثيرا من أهميته ، فقد تفككت كتلة دول الكومنولث وتحولت الى مجموعتين احداها تجمع دول الكومنولث الانجلو سكسونية (استراليا - نيوزيلنده - كندا - اتحاد جنوبى افريقية) وهذه ارتبطت مع الغرب ، والاخرى تتضمن دول الكومنولث غير الانجلوسكسونية (الهند - الباكستان - سيلان واخيرا غانا) وهذه انضمت مع مجموعة دول الشرق الاوسط ومجموعة دول الشرق الاقصى لتكون كتلة جديدة سميت الكتلة الافريقية الآسيوية ، وبذلك يصل عددها الى ثلاثين دولة ، تقابل نحو أربعين دولة تتألف منها الجبهة الغربية الامريكية ، وعشر دول تتألف منها جبهة الكتلة السوفيتية .

وفى حقيقة الامر ترجع نشأة هذه الكتلة الى بداية الحرب الكورية حينما امتنع كل من الممثل المصرى والممثل الهندى فى مجلس الامن عن التصويت لتأييد مشروع القرار الأمريكى الذى اتخذ فى ٢٧ يونية سنة ١٩٥٠ لتوصية أعضاء الامم المتحدة بمساعدة كوريا لمواجهة العدوان الصادر من الشمال فكان هذا الموقف هو أول خطوة عملية للتعبير عن سياسة الحياد الايجابى ، ومن ذلك التاريخ أخذت الكتلة الافريقية الآسيوية فى الاتساع . وتكوين الكتلة الافريقية الآسيوية يدعو الى الملاحظات التالية :

١ - الكتلة مع انها أفريقية آسيوية لا تشمل جميع الأعضاء فى الامم المتحدة من دول هذا النطاق الجغرافى ، فلم تتضمن اتحاد جنوبى أفريقية لأن أسس الحكم فيها تقوم على سياسة التفرقة والتمييز العنصرى ، ولم تتضمن اسرائيل لأن كافة الدول العربية وغالبية الدول الاسلامية لم تعترف بها ، ولم تتضمن تركيا لأنها تنتمى سياسيا الى الكتلة الغربية ، ولم تتضمن استراليا ونيوزيلندا لانهما وإن كانتا دولتين آسيويتين جغرافيا فهما غربيتان سياسيا

٢ - أكثر الدول التي تتكون منها الكتلة الافريقية الآسيوية حديثة عهد بالاستقلال السياسي لأن أغلبها لم يظفر بهذا الاستقلال الا في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، فلبنان وسوريا نالتا استقلالهما سنة ١٩٤٤ ، والاردن والفلبين نالتاه سنة ١٩٤٦ ، والهند سنة ١٩٤٧ وبورما وسيلان واندونيسيا سنة ١٩٤٨ وباكستان وكمبوديا ولاوس ونيبال سنة ١٩٤٩ وليبيا سنة ١٩٥١ وتونس ومراكش والسودان سنة ١٩٥٥ وغانا سنة ١٩٥٧ .

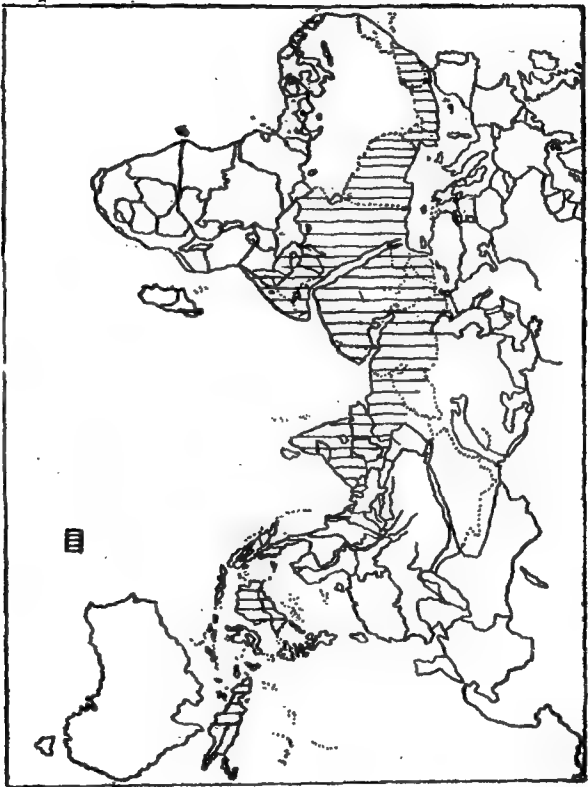
٣ - أكثر دول الكتلة الافريقية الآسيوية ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بالكتلة الغربية وبالولايات المتحدة ، فالعراق وليبيا وايران وتايلاند كل منها طرف في معاهدة مع بريطانيا . أما سيلان والهند وباكستان وغانا فهي أعضاء في الكومنولث . والولايات المتحدة متحالفة تحالفا عسكريا مع اليابان وباكستان والفلبين وتايلند والعراق وايران وتتمتع بامتيازات عسكرية أو مطارات حربية في ليبيا والسعودية ومراكش والحبشة وكذلك فان فرنسا مشتركة في أحلاف مع لاوس وكمبوديا وتونس ومراكش .

٤ - أكثر دول الكتلة الافريقية الآسيوية تحصل على معونة اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة (مشروع النقطة الرابعة - مشروع المعونة الاقتصادية - مشروع ايزنهاور) أو من انجلترا ودول الكومنولث (مشروع كولومبو) أو من فرنسا (مساعدات مالية منحت لتونس ومراكش ولاوس وكمبوديا)

ومع كل ذلك يلاحظ أنه لم تنقيد الدول الاعضاء في الكتلة الافريقية الآسيوية بالارتباطات والمحالفات السالفة الذكر ، بل اتخذت لنفسها سياسة جديدة .

وتلك السياسة وان كانت ذات جوهر واحد الا أن أنصارها يقولون أو يكثرون حسب طبيعة الموضوعات التي تكون معروضة على الجمعية

في أفريقيا ١٨٠٠ سنة



العامة ، ويكاد يكون اجماع الكتلة الافريقية الآسيوية تاما فى معالجة الموضوعات الآتية :

١ - تطبيق مبدأ حق تقرير المصير ، ومساعدة الدول المستعمرة على الاستقلال ، لهذا كان الاتفاق موفورا عند نظر قضية تونس ومراكش والجزائر ، وفى القرارات المتعلقة بقضية فلسطين .

٢ - محاربة التمييز العنصرى ، والتفرقة بين الاجناس كما حدث عند نظر قضية التمييز العنصرى فى اتحاد جنوبى افريقية .

٣ - تشديد الرقابة الدولية على الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، وترتب على مجهودهم فى ذلك أن صارت اللجنة الخاصة بالمعلومات عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى فى حكم الدائمة ، يعاد تأليفها كلما انتهت مدتها

٤ - المسائل المتعلقة بالمعونة الفنية ، والنهوض بالبلاد المتخلفة ، ويظهر تكتلها بطلب زيادة المبالغ المقررة للامم المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا .

٥ - بذل المجهودات فى حل مسألة العضوية بالأمم المتحدة حتى تفتح أبواب المنظمة الدولية لكافة الدول ، وذلك يؤدى الى زيادة أعضاء الكتلة الافريقية الآسيوية .

٦ - انتخاب الدول الافريقية الآسيوية فى مقاعد المجالس المحدودة كما سيتبين فيما يلى .

أما حالات الاختلاف أو الانقسام فتكون فى مثل الموضوعات الآتية:

١ - القرارات الخاصة بالمنازعات الدائرة بين الكتلة السوفيتية والكتلة الامريكية الغربية ، فكثير من أعضاء هذه الكتلة يؤيد الكتلة الامريكية الغربية ، وبعضها يعبر عن حياده بالامتناع عن التصويت،

ويبدو ذلك واضحا فى مسألة الحرب الكورية ، ومسألة تمثيل الصين الشعبية فى الامم المتحدة .

٢ - اذا وقع خلاف بين عضوين من أعضاء الكتلة نفسها كما هو الحال بين الهند وباكستان بخصوص كشمير .

ونرى من ذلك أن كتلة الدول الغربية والأمريكية كانت تتمتع بأغلبية آلية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة الى جانب تمتعها بالمقاعد الدائمة فى المجالس المحدودة . فلما تكونت الكتلة الآسيوية الأفريقية فقدت الكتلة الأمريكية الغربية هذه الأغلبية الآلية التى طالما تمتعت بها .

واذا كانت الكتلة الأفريقية الآسيوية قد صار لها هذا الشأن فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فإنها ما تزال الى الآن مهضومة الحق فى المجالس المحدودة كما يتضح ذلك فيها بعد .

(٢)

تمثيل الحقل الدولتي في مجلس الأمن

مجلس الأمن هو أحد الفروع الرئيسية في الأمم المتحدة . وهو الذي يتولى حفظ السلم والأمن الدوليين . ويتألف كما جاء في المادة الثامنة والعشرين من الميثاق من أحد عشر عضوا من الأمم المتحدة ، وجمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمون فيه ، وتنتخب الجمعية العامة ستة آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين . ويراعى في انتخابهم بوجه عام عاملان :

١ - مساهمتهم في حفظ السلم والأمن الدوليين ، وفي تحقيق الاهداف الاخرى للهيئة .

٢ - التوزيع الجغرافي العادل للأعضاء غير الدائمين بحيث تمثل في المجلس مناطق العالم الكبرى الى جانب الدول الخمس العظمى .

وينتخب الاعضاء غير الدائمين لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد . على أنه في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين تم اختيار ثلاثة منهم لمدة سنة واحدة ، وثلاثة لمدة سنتين على أن تكون الانتخابات بعد ذلك لمدة سنتين باطراد . والغرض من ذلك أن تكون العضوية في المجلس متداولة بين أكثر عدد ممكن من الاعضاء وفي أسرع وقت مستطاع ، ولا يكون تغيير أعضاء المجلس غير الدائمين مرة واحدة كل سنتين ، بل تغيير دفعة منهم في كل سنة ، وبذلك يتحقق شيء من الاستقرار في تكوين المجلس واتجاهاته .

وتكوين المجلس على هذا الوضع قدقوبل بانتقادات ، بعضها موجه الى نظام المقاعد الدائمة ، وبعضها موجه الى نظام المقاعد غير الدائمة .

أما النوع الاول من الانتقادات فيمكن اجمالها فيما يلي :

١ - الدول ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن ذكرت بأسمائها ، وعلى ذلك فهي غير قابلة للتعديل الا بتعديل الميثاق . وكان عهد عصبة الأمم أفضل في هذه الناحية لأنه خلا من عيب ذكر أسماء الدول ذات المقاعد الدائمة في مجلس العصبة ، واكتفى بذكر كونها من الدول الرئيسية . ولذلك فانه حين امتنعت الولايات المتحدة عن الاشتراك في العصبة لم يترتب على امتناعها سقوط النص أو تعديله .

٢ - عدد المراكز الدائمة في مجلس الأمن جامد . ومعنى أنه غير قابل للزيادة أو للنقصان الا بتعديل الميثاق ، وهذا مخالف لطبيعة التطور ، فان قوة كل دولة معرضة للزيادة والنقص مع مرور الزمن واختلاف الأحوال ، فهناك دولة عظمى قد تصبح في عداد الدول المتوسطة ، كما أن الدولة المتوسطة قد تصبح ذات نفوذ في الشؤون الخارجية يفوق كثيرا ما لاحدى الدول الكبرى ، فانجلترا وفرنسا مثلا من الدول التي ينطبق عليها ذلك الوصف بعد أن فقدت كل منهما مستعمراتها الآسيوية والأفريقية ، وبعد أن كشف عدوانهما على مصر عن حقيقة قواتهما . بينما نرى الهند أصبحت ذات شأن كبير وقامت في السنوات الأخيرة بدور هام في الشؤون الدولية وبخاصة فيما يمس منها الشؤون الآسيوية الأفريقية ، ولا ريب أنها بذلك جديرة بأن تصبح ذات مقعد دائم في مجلس الأمن لولا جمود نصوص الميثاق .

إن عهد العصبة ترك الباب مفتوحا أمام احتمالات المستقبل ، فنص على أن المجلس بموافقة الجمعية العامة له أن يعين من أعضاء العصبة من يشغل مركزا دائما في المجلس ، فليت ميثاق الأمم المتحدة له مثل هذه المرونة .

أما النوع الثانى من الانتقادات فيمكن أن يلخص فيما يلى :

١ - عدد المراكز غير الدائمة فى مجلس الامن قد حدد تحديداً جامداً غير قابل للزيادة ، وهذا عيب له خطورته ، ويضاعفه أن الأعضاء الذين يشغلون تلك المراكز هم بمثابة وكلاء عن الدول المتوسطة والصغرى التى تتكون منها الاغلبية الساحقة من الأمم المتحدة ، فكان من المنطق أن يزيد عدد الأعضاء ذوى المراكز غير الدائمة فى مجلس الأمن بنسبة تزايد أعضاء الجمعية العامة . فقد كان عدد أعضائها عند تكوين الأمم المتحدة واحداً (خمسين دولة) ثم صدر الآن ٨١ دولة ، ومن المحتمل أن يزيد هذا العدد بعد أن يتم انضمام الدول التى لم تنضم مثل ألمانيا وكوريا . وبعد أن تستقل الدول التى ينتظر تمتعها بهذا الاستقلال قريباً مثل نيجيريا ، والجزائر ، والملايو . ومع زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة كل هذه الزيادة فإن عدد أصحاب المقاعد غير الدائمة ظل كما هو منذ أنشئت تلك المنظمة الدولية .

ومن نتائج هذا الجمود العددي أن يزداد التنافس بين الأعضاء للفوز بهذه المراكز ، وهذا يؤدى الى التوتر فى علاقات أعضاء الأمم المتحدة ، والى عدم تمثيل الكتل الدولية تمثيلاً عادلاً يلائم مالكل منها من مكانة ومن أثر فى العلاقات الدولية .

٢ - التوزيع الجغرافى الذى على اساسه ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين الذى وصف بأنه عادل ، هو فى حقيقة أمره غير عادل . بل انه ظالم لكتل دولية تمثل مناطق جغرافية شاسعة ، وهى التى لم تمثل تمثيلاً صحيحاً فى مجلس الأمن . ويرجع هذا التوزيع الى أول انتخاب لأعضاء مجلس الأمن وهو الذى تم فى لندن سنة ١٩٤٦ ، فقد اتفقت الدول الأعضاء ودياً فيما بينها على توزيع المراكز غير الدائمة فى مجلس الأمن توزيعاً جامداً على النسق التالى :

مقعدان لدول الكتلة الأمريكية - مقعد لدول كتلة الكومنولث -
مقعد لدول أوروبا الشرقية - مقعد لدول أوروبا الغربية - مقعد لدول
الشرق الأوسط .

وقد أسفرت الانتخابات بناء على هذا عن النتائج التالية في الاحدى
عشرة سنة الاخيرة :

سنة ١٩٤٦	سنة ١٩٤٧	سنة ١٩٤٨	سنة ١٩٤٩
استراليا	استراليا	كندا	كندا
البرازيل	البرازيل	الأرجنتين	الأرجنتين
بولونيا	بولونيا	أوكرانيا	أوكرانيا
مصر	سوريا	سوريا	مصر
المكسيك	كولومبيا	كولومبيا	كوبا
هولندا	بلجيكا	بلجيكا	النرويج

سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٥١	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٥٣
الهند	الهند	باكستان	باكستان
أوكتادور	أوكتادور	شيلي	شيلي
يوغوسلافيا	يوغوسلافيا	اليونان	اليونان
مصر	تركيا	تركيا	لبنان
كوبا	البرازيل	البرازيل	كولومبيا
النرويج	هولندا	هولندا	الدانيمرك

سنة ١٩٥٧	سنة ١٩٥٦	سنة ١٩٥٥	سنة ١٩٥٤
استراليا	أستراليا	زيلندة الجديدة	زيلندة الجديدة
كوبا	كوبا	البرازيل	البرازيل
القلبيين	يوغوسلافيا	تركيا	تركيا
العراق	ايران	ايران	لبنان
كولومبيا	البيرو	البيرو	كولومبيا
السويد	بلجيكا	بلجيكا	الدانيمرك

فلو جعلنا تقسيم المراكز غير الدائمة في مجلس الامن حسب القارات لظهرت لنا النتائج الغريبة التالية في مدى هذه السنوات العشر :

١ - القارة الافريقية لم تمثل في مجلس الامن الا ثلاث سنوات هي سنة ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ولم تمثل في باقي السنوات الاخرى .

٢ - القارة الاسيوية لم تمثل في مجلس الامن الا عن طريق دول الكومنولث الاسيوية (استراليا - الهند - باكستان - زيلندة الجديدة) ولم تكن ممثلة فيه سنة ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ وحرمت من التمثيل جميع الدول الاسيوية التي ليست من دول الكومنولث .

٣ - القارة الامريكية - ظل يمثلها عضوان في كافة السنوات ، بل كانت في سنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ممثلة بثلاث دول : (كندا - الارجننتين ، كوليبيا ، ثم كوبا) وكندا وان تكن من دول الكومنولث فهي لاشك دولة أمريكية .

٤ - القارة الاوربية مثلها عضوان طول هذه المدة بانتظام وأكثر من ذلك فان اتفاق لندن الودي الخاص بتوزيع المقاعد غير

الدائمة على كتل جغرافية وسياسية محدودة . لم يحترم . اذ انه كان يرمى الى تمثيل أوروبا بعضوين أحدهما يمثل أوروبا الشرقية والآخر يمثل أوروبا الغربية . ولكن لما انتهت عضوية أوكرانيا سنة ١٩٤٩ تقدمت روسيا البيضاء بترشيح نفسها ، غير أن الدول الغربية أيدت ترشيح يوغوسلافيا لهذا المقعد بعد ان ساءت العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفييتي . وبذلك لم يكن للكتلة الاوروبية السوفييتية في ممثل في مجلس الامن . وكانت حجة الكتلة الغربية هي أن يوغوسلافيا تمثل أوروبا الشرقية جغرافيا وان كانت لا تمثلها سياسيا وابتداء من سنة ١٩٥٢ لم تمثل أوروبا الشرقية ، وحلت اليونان محل يوغوسلافيا ، وأصبح للكتلة الاوروبية الغربية مقعدان في المجلس خلافا لما يقضى به اتفاق لندن الودي .

وفي مؤتمر باندونج أعلنت الدول الافريقية الاسيوية انها غير ممثلة في مجلس الامن تمثيلا كافيا ، واتخذت في هذا قرارا جاء فيه : « ورأى المؤتمر ان تمثيل بلاد المنطقة الاسيوية الافريقية وفقا لمبدأ التقسيم الجغرافي العادل غير مناسب ، ويعرب المؤتمر عن وجهة نظره بأنه من الضروري فيما يتعلق بتوزيع مقاعد الاعضاء غير الدائمين للبلاد الاسيوية الافريقية ، المستبعدة من الانتخاب - وفقا للترتيبات التي توصل اليها في لندن سنة ١٩٤٦ - ان تمكن من الاشتراك في مجلس الامن حتى تستطيع ان تساهم مساهمة فعالة اكبر في صيانة السلام والامن الدولي » .

ورفقا لهذا القرار تقدم اعضاء الكتلة الافريقية الاسيوية في الدورة العاشرة بطلب ترشيح الفلبينيين للمقعد الذي خصص لدول أوروبا الشرقية طبقا لاتفاق لندن . وتقدمت يوغوسلافيا لمنافستها في هذا المقعد . وكانت دول مؤتمر باندونج والولايات المتحدة تؤيد الفلبين ، اما مؤيدو يوغوسلافيا فهم اكثر الدول الغربية والكتلة السوفييتية وقد اعيد الانتخاب ستا وثلاثين مرة دون ان تفوز احدهما بالمقعد ، وأخيرا تقدمت بلجيكا باقتراح لحل وسط هو ان

تتبادل الدولتان هذا المقعد ففازت به يوغوسلافيا على ان يكون في السنة التالية للفيلين .

وتعقدت المسألة بازدياد عدد اعضاء الامم المتحدة بعد انضمام الست عشرة دولة دفعة واحدة في الدورة العاشرة وانضمام خمس دول في الدورة الحادية عشرة ، ويبدو هذا التعقيد بدراسة الجدول التالي :

عدد المقاعد غير الدائمة	اصحاب المقاعد الدائمة	عدد الاعضاء	الكتل الدولية
٢	الولايات المتحدة	١٥	الكتلة الأمريكية
١	فرنسا	٢١	الكتلة الأوروبية الغربية
١	الاتحاد السوفيتي	١٠	الكتلة الأوروبية السوفييتية
١	—	١٧	كتلة الشرق الأوسط وأفريقية
—	الصين	٦	كتلة الشرق الأقصى وآسيا
١	انجلترا	٩	كتلة دول الكومنولث
٦	٥	٨١	المجموع :

ونستخلص من هذا الجدول ان كل كتلة دولية ممثلة بمقعد دائم وبمقعد غير دائم باستثناء الكتلة الأمريكية التي تمثل بمقعدين غير دائمين ، ومجموعة دول الشرق الأوسط وأفريقية التي ليس لها الا مقعد غير دائم ، ومجموعة دول الشرق الأقصى وآسيا التي ليس لها الا مقعد دائم . فكان الدول الأفريقية الآسيوية غير ممثلة تمثيلا عادلا .

فالدول التي تمتعت بالعضوية حديثا من حقها ، ومن الواجب عليها ان تطالب بزيادة مقعد او مقعدين من مقاعد مجلس الامن غير الدائمة لتكون وقفا على الدول التي لا تمثل في المجلس تمثيلا جغرافيا عادلا .

ومن العدل أنه إذا اضيف الى مقاعد مجلس الامن غير الدائمة مقعد واحد فانه يخصص لمجموعة الشرق الاقصى وآسيا تصحيحا للوضع الناشئ من اتفاقية لندن التي حرمتها حق التمتع بمقعد غير دائم . أما اذا اضيف مقعد آخر الى مقاعد مجلس الامن غير الدائمة فمن المحتمل ان تتنافس عليه كل من كتلة الشرق الاوسط وافريقية والكتلة الاوروبية الغربية وهما اكبر كتلتين من حيث عدد الاعضاء بعد الكتلة الامريكية .

وحين نتمعن النظر في الجدول السابق يتبين لنا ان الكتلة الاوروبية الغربية تتمتع بمقعدين احدهما دائم تشغله فرنسا والاخر غير دائم اما كتلة الشرق الاوسط فمع كونها تمثل في الواقع ثلاث كتل ، هي : الكتلة العربية ، والكتلة الافريقية ، ودول الشرق الاوسط غير العربية ، ومع انها اكثر دولا من الكتلة الاوروبية الغربية فانها لا تتمتع الا بمقعد واحد غير دائم ، فتصحيحا للوضع الخاطئ وتحقيقا للعدالة يجب ان يكون هذا المقعد الجديد ، اذا وجد ، وقفا على دول الجامعة العربية التي هي قلب كتلة الشرق الاوسط وافريقية .

تلك الاعتبارات وغیرها جديرة بأن تكون موضع عناية الدول الاعضاء في الامم المتحدة عامة ، وجديرة بأن تكون موضع دراسة وبحث من دول الكتلة الافريقية الاسيوية خاصة ، وان يتناولوها ان عاد البحث مرة اخرى في زيادة المقاعد غير الدائمة في مجلس الامن . اما اذا لم يتسن تعديل الميثاق لتحقيق تلك الزيادة فعليها ان تعمل على تعديل اتفاق لندن الودي لمحاولة اصلاح ما يتضمنه من غبن للكتلة الافريقية الاسيوية .

تمثيل الدول في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو احد الفروع الرئيسية من فروع الامم المتحدة وقد عهد اليه الاشراف على التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين جميع الدول الاعضاء ، واسندت اليه كافة الاعمال والوظائف التي يمكن ان تحقق هذا التعاون المنشود .

ويتألف هذا المجلس من ثمانية عشر عضوا من الامم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة بطريقة تكفل تحقيق شيء من السدوم والاستقرار في المجلس ، لذلك فانه عند تكوينه انتخب ستة اعضاء لمدة سنة ، وستة آخرون لمدة سنتين ، والستة الباقون لمدة ثلاث سنوات . وبعد ذلك تكون الانتخابات التالية لمدة ثلاث سنوات بالنسبة لجميع الاعضاء . والغرض من ذلك ألا يتغير الثمانية عشر عضوا دفعة واحدة كل ثلاث سنوات ، بل يتم تغيير الاعضاء على ثلاث دفعات . والدول التي تنتهي عضويتها يجوز اعادة انتخابها مباشرة ، على خلاف الوضع في مجلس الامن الذي لا تجوز فيه اعادة انتخاب اعضائه غير الدائمين على الفور ، بل لا بد من مرور فترة من الزمن قبل اعادة انتخابهم .

وتشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتميز عن تشكيل مجلس الامن من ناحيتين : فهو من ناحية لا يأخذ بمبدأ منح مقاعد دائمة للدول العظمى في المجلس ، ومن ناحية أخرى لا يضع ضوابط خاصة لاختيار الاعضاء كالتوزيع الجغرافي العادل ، أو كون الدول المراد انتخابها صناعية ، أو ذات مستوى معين في معيشتها ، أو غير ذلك مما قد يشترط في اعضاء مجلس يهدف الى تدعيم التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الامم .

غير ان هاتين الميزتين نظريتان اكثرهما عمليتان ، فقد جرى التقليد على أن تنتخب الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الامن بطريقة دائمة ، بمعنى انه عندما تنتهى مدة عضويتها يعاد انتخابها في الحال . فأصبحت هذه الدول كأنها ذات مقاعد دائمة في هذا المجلس تبعاً لمقعداتها الدائم في مجلس الامن ، ومن ناحية أخرى جرت الجمعية العامة في انتخابات اعضاء المجلس على المحافظة على استمرار تمثيل مختلف اقاليم العالم وفقاً لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل . وكان التوزيع الجغرافي لاعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد تم فيما بين سنة ١٩٤٦ ، وسنة ١٩٥٦ على النسق التالي :

سنة مقاعد أو خمسة لدول أمريكا ، منها أربعة لدول أمريكا اللاتينية ، ومقعد أو مقعدان لدول أمريكا الجنوبية ، وسبعة مقاعد لدول أوروبا ، منها أربعة لدول أوروبا الغربية وثلاثة لدول أوروبا الشرقية ، ومقعد أو مقعدان لدول الشرق الاوسط وأفريقية ، والمقاعد الباقية بعد ذلك لدول الشرق الاقصى وآسيا ، وهي ثلاثة مقاعد أو أربعة .

وقد اخذ على هذا التوزيع انه غير عادل ، لانه لا يمثل الكتل الدولية المختلفة تمثيلاً صحيحاً او دقيقاً . وقال في هذا الصدد مندوب مصر في الدورة الخامسة للجمعية العامة :

« ان سبعة من اعضاء المجلس يمثلون الدول الاوروبية (اى مايزيد على الثلث ويقرب من نصف الاعضاء) وان ثلاثة يمثلون دول أمريكا الشمالية (اى بنسبة ١٠٠ / ٠ من دول هذه القارة) وان ثلاثة يمثلون جمهوريات أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى البالغ عددها عشرين جمهورية وان أربعة يمثلون الدول الآسيوية التى يزيد عدد سكانها على ٦٠ / ٠ من سكان العالم ، وان استراليا ونيوزيلندا تتبادلان بلون انقطاع التمثيل في هذا المجلس . ويزيد سوء توزيع

المقاعد بين العالم وغنوها ان بلاد الشرق الاوسط لا تمثل لها في المجلس ، وان القارة الافريقية لا تمثلها الا دول اوروبية بطريق غير مباشر ويتناول الاشراف بعض المستعمرات » .

وللحكم على تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مدى السنوات العشر الماضية يجب ان نقارن بين عدد المقاعد التي نالتها كل كتلة من هذه الكتل الدولية وبين المقاعد التي كان يجب ان تكون من نصيب هذه الكتل اذا نظرنا الى عدد الدول التي تتكون منها كل كتلة دولية بالنسبة الى عدد المقاعد المخصصة لها ثم قارنا بين تلك النسبة ونسبة عدد مقاعد المجلس عامة . وتضع تلك المقارنة بالجدول التالي :

الكتل الدولية	عدد اعضائها	نسبة عدد اعضائها الى عدد مقاعد المجلس	التوزيع سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٦
لكتلة الامريكية	٢٢	٦ر٦	٥ أو ٦
لكتلة الاوروبية الغربية	١٠	٣	٤
لكتلة الاوروبية السوفييتية	٦	١ر٨	٣
كتلة الشرق الاوسط وافريقيا	١٣	٣ر٩	١ أو ٢
كتلة الشرق الاقصى وآسيا	٩	٢ر٧	٣ أو ٤
المجموع	٦٠	١٨	١٨

ومن الجدير بالملاحظة - كما أسلفنا - أن هذه الكتل الدولية لا تعتبر كلها تعبيراً صادقاً عن قيام وحدة سياسية بين أعضائها . فإذا كانت الكتلة الامريكية والكتلة الاوروبية بشقيها تعبر كل منهما عن تضامن اقليمي وسياسي أكيد بين أعضائها بحيث يمكن أن يقال أن الذين يمثلونها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعتبرون بمثابة

وكلاء عنها ، فإن هذا لا يصدق على مجموعة الشرق الاوسط وافريقيا ولا على مجموعة الشرق الاقصى وآسيا . فالاولى منهما تجمع الى جانب الدول العربية والافريقية دولا بعيدة عنها كل البعد مثل اسرائيل واتحاد جنوب افريقية وتركيا . والثانية منهما تجمع زيلندة الجديدة واستراليا ، وهما وان كانتا من دول الشرق الاقصى جغرافيا فهما من الانجلو سكسونيين عنصرا وسياسة . كما تجمع ايضا الصين الوطنية التي لا تمثل في الواقع الا نحو جزء من أربعين من سكان الصين .

وعلى كل فإن الجدول السالف يمكن أن يستنبط منه مايل :

١ - لكل من مجموعة أوروبا الشرقية والغربية مقعد زائد عما تستحق

٢ - مجموعة الشرق الاوسط وافريقية تستحق نسبيا أربعة مقاعد تقريبا غير أنها لم تظفر إلا بمقعد واحد وأحيانا تظفر بمقعدين .

٣ - مجموعة الشرق الاقصى وآسيا لها النسبة التي تستحقها من حيث العدد ، غير أن استراليا ظلت عضوا في المجلس ست سنوات ونيوزيلندة ظلت ثلاث سنوات فكان باقي المجموعة التي تمثل الشرق الاقصى وآسيا فعلا لم تنل الا مقعدين أو ثلاثة مقاعد

فالدول الأوروبية فازت بمقاعد أكثر مما تستحق ، وكان هذا على حساب المجموعة الافريقية الآسيوية التي لم تمثل تمثيلا عادلا في هذا المجلس .

وقد يعترض على هذا الجدول بأن الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن تتمتع بمقاعد شبه دائمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك يجب ألا تدخل في حسابان المجموعات ، والاولى أن تكون النسبة على أساس أن عدد مقاعد المجلس ثلاثة عشر مقعدا ، لا ثمانية عشر . فإذا تمسكنا مع هذا الرأي وحسبنا نسبة عدد الاعضاء الى عدد المقاعد على أنها ثلاثة عشر تكون النسب على الوجه التالي :

التوزيع بين سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٦	نسبة عدد اعضائها الى عدد مقاعد الجلس	عدد اعضاؤها	الكتل الدولية
٥ أو ٤	٤٩	٢١	الكتلة الامريكية
٢	١٩	٨	الكتلة الاوربية الغربية
٢	١٣	٥	الكتلة الاوربية السوفيتية
١ أو ٢	٣١	١٣	كتلة الشرق الاوسط وافريقية
٢ أو ٣	١٩	٨	كتلة الشرق الاقصى وآسيا
١٣	١٣	٥٥	المجموع

ويستخلص من هذا الجدول المعدل أنه لا يوجد فرق كبير بين النسبة الحسابية التي تستحقها كل مجموعة من مقاعد المجلس وبين عدد المقاعد الذي أعطى فعلا لكل مجموعة فيما بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٦ . فما زالت أوروبا بشقيها تفوز بمقاعد أكثر مما تستحق ، وما زالت المجموعة الأفريقية والمجموعة الآسيوية غير ممثلتين تمثيلا يمشى مع ما تستحقانه فعلا حسب عدد أعضائهما .

وقد يقال أنه قد طرأ جديد يدعو إلى إعادة النظر في الجدولين السابقين الذكر ، إذ قد انضمت إلى الأمم المتحدة ٢١ دولة تنتمي إلى كتل دولية متنوعة ، وبذلك تكون النسبة الحسابية التي تستحقها كل مجموعة قد تغيرت . ولكن إذا لاحظنا أن من بين هذه الدول التي قبلت ست دول تنتمي إلى مجموعة أوروبا الغربية ، وأربعة تنتمي إلى مجموعة أوروبا الشرقية ، وست دول إلى مجموعة الشرق الأوسط وأفريقيا ، وخمس دول إلى مجموعة الشرق الأقصى وآسيا ، إذا لاحظنا ذلك نصل إلى أن تلك الزيادة لم تغير في الواقع من النتائج التي يوصلنا إليها الجدولان السابقان على وجه التقريب كما يتبين من الجدول التالي :

التوزيع بين سنتي ١٩٥٦، ١٩٥٦	نسبة عدد اعضائها الى عدد مقاعد المجلس	عدد اعضائها	الكتل الدوكسية
٥ أو ٦	٤٨	٢٢ = صفر + ٢٢	الكتلة الامريكية
٤	٣٥	١٦ = ٦ + ١٠	الكتلة الاوربية الغربية
٣	٢٢	١٠ = ٤ + ٦	الكتلة الاوربية السوفيتية
٣ أو ٢	٤٣	١٩ = ٦ + ١٣	كتلة الشرق الاوسط وافريقيا
٣ أو ٤	٣١	١٤ = ٥ + ٩	كتلة الشرق الاقصى وآسيا
١٨	١٨	٨١ = ٢١ + ٦٠	

**فالناتجة واحدة وهي أن أوروبا ما زالت ممثلة بمقاعد أكثر
مما تستحق على حساب أفريقيا وآسيا .**

ومما قد يؤخذ على الجداول السابقة أنها لا تقوم على أسس
واقعية ، وإنما أساسها تعداد دول كل مجموعة جغرافية ممثلة في
المجلس ، على أساس أن هذه الدول متساوية ، إلا أنه ما دام الأمر
ليس كذلك ، وما دامت الدول غير متساوية في عدد السكان ، وفي
إنتاج المواد الأولية ، وفي درجة التصنيع ، والرقى الاجتماعى
فلا بد من اتخاذ معيار آخر يشكل المجلس بمقتضاه . ومما يدعو
أيضا الى نبذ المعيار العددي والبحث عن معيار آخر أن المجلس
يشرف على التعاون الاقتصادى والاجتماعى للدول ، ويعمل على
تنميته والنهوض به ، فلكى يتيسر له أداء تلك المهمة يحسن أن
يقوم تشكيله على معيار اقتصادى واجتماعى ، لا على معيار عددى
أو حسابى .

وقد نوقشت تلك الآراء طويلا في مؤتمر سان فرانسيسكو ،
وتقدمت أثناء ذلك فرنسا بطلب تخصيص مقاعد دائمة للدول التى
يكون لها شأن عظيم من الوجهة الاقتصادية . غير أن الآراء لم تتفق
بشأن المقياس الذى يعرف به قدر الامم من حيث القوة الاقتصادية:
أىكون المقياس المعول عليه فى ذلك هو المساحة أم الدخل القومى ،
أم الثروة ، أم عدد السكان ، أم الميزانية ، أم التجارة الخارجية ؟
وقد اعترضت مصر على ذلك لأن الدول الصغرى تستطيع أن
تعاون فى حل المشاكل التى تعرض على المجلس معاونة قد تتجاوز
درجتها بين الدول ، هذا الى أن الاعتبارات الاجتماعية والثقافية
ليست أقل شأنا من الاعتبارات الاقتصادية .

وكيفما كان الامر فان اتخاذ عدد السكان مقياسا لتوزيع المقاعد
بين الدول فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى هو خير معيار لأنه
يجمع بين الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية وبه نستطيع أن
نعرف مدى توازن التوزيع الذى قام عليه المجلس فيما بين ستة
١٩٤٦ وسنة ١٩٥٦ ، ويتضمن ذلك من الجداول الاتى :

التوزيع بين سنتي ١٩٤٦ و ١٩٥٦	نسبة عدد السكان الى عدد مقاعد الاجلس	عدد سكانها	الكتل النوبية الكتلة الامريكينة الكتلة الأوروبية كتلة الشرق الأوسط وأفريقية كتلة الشرق الأقصى وآسيا
٥ أو ٤ ٧ ٢ أو ١ ٣ أو ٢	٤ر٤ ٤ر٩ ١ر٤ ٧ر٥	٣٤٨٣١٠٠٠ ٤٠٨٠٨١٠٠٠ ١١٩١٨٠٠٠٠ ٦٣٠٧١٠٠٠	
١٨	١٨	١٥٠٦١٤٨٠٠٠	المجموع

ويلاحظ على هذا الجدول أننا لم نحسب في مجموعة الشرق الأقصى وآسيا عدد سكان الصين الشعبية وهو نحو ٥٠٠ مليون نسمة ، بل اكتفينا بسكان الصين الوطنية (فرموزا) لأنها المثلة في المجلس ، ومع هذه الملاحظة يمكن أن نستنبط ما يلي :

١ - الكتلة الأمريكية ممثلة في بعض السنوات بمقعد يزيد عما تستحقه .

٢ - الكتلة الأوروبية بشقيها ممثلة أثناء العشر سنوات بمقعدين أكثر مما تستحق .

٣ - مجموعة الشرق الأوسط وأفريقية ، ممثلة تمثيلا ملائما لعدد سكانها ، ولكن يعتبر تمثيلها واقعا بأقل مما تستحق إذا نظرنا الى عدد الدول المكونة لمجموعتها ، ويرجع ذلك الى قلة سكان تلك الدول .

٤ - الكتلة الآسيوية مع عدم حساب سكان الصين فيها ، تستحق سبعة مقاعد مع أنها لم تمثل خلال العشر سنوات الماضية الا بمقعدين أو ثلاثة . أما اذا حسبنا سكان الصين الشعبية فان الظلم سيكون أشد وضوحا ، واجدر أن يعالج بحزم وشجاعة .

ونستخلص من كل ذلك أنه اذا كانت أوربا ممثلة بمقعدين زيادة عما تستحق فذلك على حساب الشرق الأقصى وآسيا لا على حساب الشرق الأوسط وأفريقية اللذين تتعدد دولهما وتتسع مساحة اقاليمهما ولكنهما ما زالتا فعلا مناطق فقيرة بالسكان .

وأخيرا ، قد يؤخذ على الجداول السابقة بوجه عام أنها سيواء اقامت على عدد دول كل كتلة دولية ، أم على عدد سكانها فانها لا تدخل في حساباتها أهم ناحية يجب على المجلس أن يعنى بها ، وهي ناحية التخلف الاقتصادي والاجتماعي . والاولى أن يشكل المجلس بصورة تجعل الدول المتخلفة ممثلة فيه تمثيلا عادلا لتتمكن من علاج تخلفها وتنمية اقتصادياتها ، ورفع مستوى المعيشة بين

سكانها ، فاذا تكون المجلس من دول صناعية فقط فانها ستعمل بلا نزاع على توجيه أعمال المجلس الى ما فيه مصلحتها ، ومن ذلك الحد من تصنيع الدول المتخلفة لتحمي بذلك اقتصادياتها من منافسة الصناعات الجديدة الناشئة ، ولهذا تقدم بعض المصلحين باقتراح توزيع مقاعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس درجة نمو الدول اقتصاديا واجتماعيا . وهناك من رأى تقسيم المجلس على غرار مجلس الوصاية تقسيما ثنائيا يتخصص به نصف المقاعد للدول المتخلفة والنصف الباقي للدول المتقدمة ، ولتيسير عمل المجلس وللتخلص مما قد يدور بين الفريقين المتضادين يقسم المجلس الى ثلاث مجموعات : الأولى للدول المتقدمة ، والثانية للمتوسطة ، والثالثة للدول المتخلفة ، على أن يكون المعيار الذي تقوم عليه تلك المجموعات الثلاث هو الدخل الفردي السنوي لكل مواطن من دول هذه المجموعات ، فاذا كان متوسط دخل الفرد أكثر من ٤٠٠ دولار في السنة اعتبرت الدولة متقدمة ، واذا كان الدخل يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ دولار اعتبرت الدولة متوسطة ، فاذا قل دخل الفرد عن مائتي دولار اعتبرت الدولة متخلفة .

ولعرفة مدى توازن التوزيع الذي قام عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنوات العشر الماضية مع معيار النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء في المجلس ، عمد بعض الخبراء الى التحليل الآتي :

(أ) قسمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى ثلاث مجموعات حسب دخلها الفردي سنة ١٩٤٩ ، فظهر أن الدول التي يبلغ دخل الفرد فيها أكثر من ٤٠٠ دولار عددها ١٣ دولة ، والدول التي دخل الفرد فيها يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ دولار عددها ١١ دولة ، والدول المتخلفة عددها ٣٦ دولة .

(ب) وزعت مقاعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس

نسبة عدد الدول الداخلة في كل مجموعة على عدد مقاعد المجلس الثمانية عشر

(ج) وزعت مقاعد المجلس في العشر سنوات الماضية على أساس هذه المجموعات الثلاث ثم أخذ متوسط مقاعد كل مجموعة في هذه المدة فظهرت النتائج التي يوضحها الجدول الآتي :

المجموعة حسب النمو الاقتصادي والاجتماعي	عدد اعضائها	نسبة عدد اعضائها الى عدد مقاعد المجلس	متوسط التوزيع بين سنتي ١٩٥٦ و ١٩٤٦
مجموعة الدول المتقدمة	١٣	٣ر٩	٦ر٥
مجموعة الدول المتوسطة	١١	٣ر٣	٤
مجموعة الدول المتخلفة	٣٦	١٠ر٨	٧ر٥
المجموع	٦٠	١٨	١٨

ونستخلص من هذا الجدول :

١ - أن الدول التي استكملت نموها الاقتصادي والاجتماعي ، وهي الدول المتقدمة - منحت في العشر سنوات الماضية أكثر من مقعدين تقريبا زيادة عما تستحق .

٢ - أن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط اذا كان تمثيلها فيما بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٦ قريبا من عدد المقاعد التي تستحقها وفقا للضابط الذي اتبع في هذا الجدول فانها ممثلة بأكثر مما تستحق بنحو مقعد تقريبا .

٣ - الدول المتخلفة غير ممثلة تمثيلا كافيا ، اذ سلبت منها ثلاثة مقاعد أعطيت للمجموعتين الأخرين .

وإذا أضفنا الى كل هذا أن دول المجموعة الأفريقية والآسيوية تعتبر من مجموعة الدول المتخلفة وجدنا أن كافة الضوابط التي استغلّمت في الجداول السالفة الذكر لمعرفة درجة توازن تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العشر سنوات الماضية تؤيد كلها أن الدول الأفريقية والآسيوية غير ممثلة تمثيلا عادلا في هذا المجلس .

وقد أخذ أيضا على تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي قلة عدد أعضائه . ومنذ مؤتمر سان فرنسيسكو أثارت الوفود ذلك ومنها الوفد المصري الذي تقدم باقتراح زيادة عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى ٢٤ عضوا ، على أن يراعى تمثيل مناطق العالم المهمة فيه ، ونوقش هذا الاقتراح ولم يجد تأييدا .

وقد أثبتت تجارب السنوات العشر الماضية أن الاقتراحات التي قصد بها الى زيادة أعضاء المجلس كانت في محلها ، لأن الإحصاءات من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٦ تدل على أنه لم يشترك في هذا المجلس الا ٢٨ دولة مع أن دول الأمم المتحدة كانت ٦٠ دولة وأصبحت اليوم ٨١ دولة ، والثمانى والثلاثون دولة التي اشتركت في المجلس في العشر السنوات الماضية يمكن تقسيمها الى أربع فئات :

أولا - الدول الخمس الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن ، والتي أعيد انتخابها بصفة مستمرة طول هذه المدة .

ثانيا - خمس دول أعيد انتخابها ثلاث مرات وهي : بلجيكا ، وكندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والهند ، ويوغوسلافيا .

ثالثا - خمس عشرة دولة انتخبت مرتين وهي : الأرجنتين ، وأستراليا ، والبرازيل ، وشيلي ، وكوبا ، ومصر ، واليونان ،

ولبنان ، وهولندا ، والنرويج ، وباكستان ، وبيرو ، وبولونيا ،
وفنزويلا .

رابعا - ثلاث عشرة دولة انتخبت مرة واحدة وهي : روسيا
البيضاء ، وكولومبيا ، والدانيمرك ، وجمهورية الدومينيكا ،
والأكوادور ، وأندونيسيا ، وإيران ، والمكسيك ، وزيلنده الجديدة ،
والفيليبين ، والسويد ، وأوكرانيا ، وأورجواي .

وتدل الاحصاءات أيضا على أن الثماني عشرة دولة التي يتألف
منها المجلس تمثل ٣٦ / ٠ من أعضاء الأمم المتحدة عند قيام المنظمة
الدولية ، ولو احتفظنا الآن بنفس النسبة لوجب أن يتكون المجلس
من ٢٧ دولة أو أكثر .

وأنصار فكرة زيادة مقاعد المجلس يتقدمون باحصاء طريف
يؤيدون به وجهة نظرهم فيقولون : لو استبعدنا المقاعد الخمسة
الموقوفة باستمرار على الدول الكبرى لوجدنا أن باقي دول الأمم
المتحدة لا يتاح لكل دولة منها أن تمثل في المجلس الا مرة كل ١٦
سنة على أساس أن العضوية في المجلس ثلاث سنوات ، وعلى افتراض
أنه لا يجوز تجديد انتخاب من تنتهي مدة عضويته .

غير أن الذين يعارضون في زيادة المقاعد يقولون أنه من مستلزمات
حسن سير العمل في المجالس الدولية أن يكون عدد الأعضاء
مبصورا في أقل عدد ممكن ، ويقولون أن هذا المجلس المحدودة مقاعده
أكثر عددا من غيره ، فهو يزيد عن مجلس الأمن سبعة أعضاء ، وعن
مجلس الوصاية أربعة أعضاء ، وعن محكمة العدل الدولية ثلاثة
أعضاء . ويضيفون الى ذلك أن أعضاء الأمم المتحدة الذين يرغبون
الاشتراك في مداورات المجلس عندما تبحث أية مسألة تعنيهم يجوز
لهم أن يشتركوا بناء على أحكام المادة ٦٩ من ميثاق الأمم المتحدة ،
ويزيدون على ذلك أن المجلس فيه ثمانى لجان موضوعية تتضمن ١٣٢

معتداً تستطيع الدول غير الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تشترك فيها ، وأخيراً يقولون : ان هذا المجلس ، على خلاف غيره من المجالس المحدودة ، مفتوح في الواقع لكافة الدول ، اذ ليس فيه مراكز دائمة وأخرى غير دائمة ، ففرصة العضوية متاحة لمن تهيبه ظروفه لها .

ومع ذلك فإن الدول الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية متمسكة بضرورة زيادة المقاعد في المجلس لتصحيح أوضاع تمثيلها فيه تمثيلاً يتمشى مع النصيب الذي ترى أنها تستحقه . ومن المحتمل أن تعالج تلك القضية في الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، اذ أن ٢١ عضواً جديداً سيكون اشتراكهم في معركة الحصول على المقاعد عاملاً قوياً في التنافس والدعوة الى زيادة عدد المقاعد . وسواء زاد عدد المقاعد أم لم يزد فالذي تقتضيه العدالة وتوحى به المصلحة العامة أن تنال الكتلة الأفريقية الآسيوية نصيبها الذي تستحقه من مقاعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى تستطيع أن تساهم في قضية التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عامة وشؤون مناطقهم خاصة . فمستقبل الرقي الاقتصادي والاجتماعي في السنين المقبلة متوقف على تنظيم العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضعه الحاضر لا يمكن ان يحقق رسالته في ذلك على وجه كامل مادامت افريقية وآسيا بوضعهما الحديث غير ممثلين فيه تمثيلاً عادلاً .

تمثيل الكل الدولتين مجلس الوصاية

مجلس الوصاية هو أحد الفروع الرئيسية في الامم المتحدة ، ووظيفته الاشراف على بعض الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى التى وضعت تحت اشراف الامم المتحدة . ومع أهمية وظيفة هذا المجلس فإنه لا يشرف ألا على جزء يسير من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى اذ أن سكانها نحو ثمانية عشر مليوناً بينما سكان الاقاليم الاخرى التى لا تتمتع بالحكم الذاتى ولا تدخل تحت نظام الوصاية يبلغون نحو مائتى مليون نسمة . فكأنه لا يشرف الا على نحو عشر الشعوب التى لم تتمتع بعد بالحكم الذاتى . وفى ذلك اضعاف لأهمية هذا المجلس .

ولا يغيب عن البال أن الاقاليم الموضوعة تحت اشرافه مآلهسا أن تتمتع بالحكم الذاتى يوماً ما ، ثم بالاستقلال ، وتخرج بذلك من دائرة اختصاصه ، وبهذا تأخذ المهام المسندة اليه فى الزوال حتى تزول الأسباب التى من أجلها يعمل فيصبح غير ذى موضوع .

غير أن هناك مجالا لبقاء هذا المجلس واستمراره فى أداء وظيفته ، ذلك أن المادة ٧٧ من الميثاق تقول « ان نظام الوصاية يطبق على الاقاليم التى كانت فيما مضى تحت انتداب عصبة الامم ، والاقاليم التى اقتطعت من الدول الاعداء بسبب الحرب العالمية الثانية (ايطاليا واليابان) ، والاقاليم التى تضعها فى الوصاية ، بمحض اختيارها ، دول مسئولة عن ادارتها » .

ومن هذا يتبين أن نظام الوصاية يمكن أن يطبق على أى اقليم غير متمتع بالحكم الذاتى وان الاقاليم التى وضعت فعلاً بحكم هذه المادة

تحت الوصاية انما كان تعيينها بسبب صلاحيتها لهذا النظام وقت قيام الامم المتحدة .

ولم يحدث منذ قيام الامم المتحدة ان دولة ذات مستعمرات طلبت وضع اى اقليم تشرف عليه تحت الوصاية ، ولكن ذلك لا يمنع ان الظروف الدولية تدعوها الى ذلك مستقبلا طائفة او مرغمة ، وبذلك يتمكن المجلس من الاستمرار فى اداء رسالته وهى اخراج الاستعمار من كونه علاقة ثنائية غير متكافئة الى علاقة تدويل ، ثم الى تصفيته نهائيسا .

ويتألف مجلس الوصاية من ثلاث فئات من الاعضاء :

(أ) الاعضاء الذين يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية .

(ب) الاعضاء المذكورون بالاسم فى المادة ٢٣ من الميثاق الذين لا يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية أى الدول الكبرى الخمس .

(ج) الاعضاء الآخرون الذين تتم بهم المساواة فى العدد داخل المجلس بين الاعضاء الذين يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية والاعضاء الذين لا يتولون تلك الادارة وهؤلاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

(أ) الفئة الاولى : الاعضاء الذين يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية :

عدد هؤلاء الاعضاء فى الوقت الحاضر سبعة ، وهم : استراليا وبلجيكا وفرنسا ونيوزيلنده وانجلترا والولايات المتحدة وايطاليا .

والاشتراك فى عضوية المجلس تبعا للانتماء الى هذه الفئة رهنا بعقد اتفاقات الوصاية التى تبرم بين الدول القائمة بالإشراف على

الأقاليم وبين الأمم المتحدة ، ولذلك لم تستطع الجمعية العامة تكوين المجلس الا خلال القسم الثاني من دورتها الأولى بعد أن وافقت في ديسمبر سنة ١٩٤٦ على اتفاقات الوصاية التي قدمت اليها ونتيجة لذلك أصبحت الدول التي تنتمي الى هذه الفئة خمس دول فقط وهي : أستراليا وبلجيكا وفرنسا ونيوزيلنده وانجلترا . ثم انتقلت الولايات المتحدة من الفئة الثانية الى هذه الفئة لأنها كانت عضوا دائما في مجلس الامن لا تتولى ادارة اقليم مشمول بالوصاية ثم أصبحت على أثر قرار ٢ أبريل سنة ١٩٤٧ دولة تشرف على أقاليم مشمولة بالوصاية وهي جزائر ماريان ، ومرشال ، وكارولين وبذلك أصبحت الدول التي تنتمي الى الفئة الأولى ست دول .

وحين وافقت الجمعية العامة على اتفاق الوصاية الخاص بوضوح الصومال تحت الادارة الإيطالية بموجب قرار ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أثارت مسألة تمثيل هذه الدولة في المجلس لأنها لم تكن حينئذ عضوا في الامم المتحدة ، وقد وافق المجلس على أن تكون لاطاليا حق حضور اجتماعاته ، وحق الاشتراك في مناقشاته ، وتقديم مشروعات الاقتراحات دون أن تتمتع بحق التصويت . وعندما قبلت إيطاليا في الأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أصبحت عضوا في المجلس فوصل عدد أعضاء الفئة الأولى الى سبعة . وستنتهي الادارة الإيطالية على أقاليم الصومال في آخر سنة ١٩٦٠ ليتمتع بالاستقلال وعندئذ تنتهي عضوية إيطاليا من المجلس ويعود عدد أعضاء الفئة الأولى الى ستة .

وليس هناك احتمال في زيادة أعضاء هذه الفئة مالم تقبل بعض الدول المشرفة على مستعمرات ان تضعها ، بمحض اختيارها ، تحت نظام الوصاية ، او قهرها الظروف الدولية على ذلك . والدول التي تشرف على اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي وليست أعضاء في المجلس هي : هولنده والبرتغال واسبانيا واتحاد جنوب افريقية ، فاذا قبلت

هذه الدول وضع مستعمراتها تحت نظام الوصاية فان اعضاء الفئة الاولى سيزداد عددهم فيبلغ أحد عشر عضوا .

(ب) الفئة الثانية - الاعضاء الدائمون في مجلس الامن الذين لا يتولون

ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية :

حين تكون هذا المجلس كان عدد اعضاء تلك الفئة ثلاثة هي : الاتحاد السوفييتي والصين والولايات المتحدة ، وعندما وافق مجلس الامن على اتفاق الوصاية الخاص بجزائر المحيط الهادي خرجت الولايات المتحدة من هذه الفئة وانضمت الى الفئة الاولى كما اسلفنا ، وأصبح اعضاء الفئة الثانية اثنين . وليس هناك احتمال في تغيير عدد اعضاء هذه الفئة ما لم يحدث تعديل في الميثاق نفسه .

(ج) الفئة الثالثة - الاعضاء المنتخبون :

يختلف عدد اعضاء تلك الفئة باختلاف عدد اعضاء الفئتين السابقتين لان انتخابهم في المجلس انما هو للمساواة بين الاعضاء الذين يقومون بالاشراف على اقاليم مشمولة بالوصاية والاعضاء الذين لا يتولون تلك الادارة . ونتيجة لهذا كان عدد الاعضاء المنتخبين عند تكوين المجاس اثنين هما : المكسيك والعراق . ولما خرجت الولايات المتحدة من الفئة الثانية لتنضم الى الفئة الاولى زاد عدد هؤلاء الاعضاء ووصل الى اربعة لتتم المساواة المطلوبة ، وعندما انضمت ايطاليا الى الفئة الاولى زاد عدد الاعضاء المنتخبين فبلغ خمسة . وبهذا كله صار عدد اعضاء مجلس الوصاية اربعة عشر عضوا .

ومدة عضوية المنتخبين ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وقد وزعت مقاعدهم فيما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٦ على الوجه التالي :

مقعدان للكتلة الامريكية ومقعد لمجموعة الشرق الاوسط وافريقية، ومقعد لمجموعة الشرق الاقصى وآسيا، وبانضمام ايطاليا الى الامم المتحدة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ زاد عدد مقاعد المنتخبين مقعدا للمحافظة على التوازن وخصت بهذا المقعد مجموعة الشرق الاوسط واسيا فأصبح لهذه المجموعة مقعدان .

وهذا التوزيع تنقصه العدالة ، ويقع الظلم فيه على مجموعة الشرق الاوسط وافريقية كما يبدو من دراسة الجدول التالي :

عدد الدول المنتمة الى هذه الكتل والمثلة في مجلس الوصاية				الفترة	الكتلة الدولية
الفترة الاولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	المجموع		
١	—	٢	٣	٢١	الكتلة الامريكية
٣	—	—	٣	١٥	الكتلة الاوروبية الغربية
—	١	—	١	١٠	الكتلة الاوروبية الشرقية
—	—	١	١	١٧	كتلة الشرق الاوسط وافريقية
—	١	٢	٣	٩	كتلة الشرق الاقصى وآسيا
٣	—	—	٣	٩	كتلة الكومنولث
٧	٢	٥	١٤	٨١	المجموع

وتدل دراسة هذا الجدول على ان مجموعة الشرق الاوسط وافريقية تتمتع بأقل نصيب من مقاعد هذا المجلس بنسبة عدد اعضائها . والمقاعد التي يجب ان تخصص لها لاصلاح هذا الغبن لا تأتي من مقاعد الفئة الاولى ، ولا من مقاعد الفئة الثانية الا اذا عدل النظام الذي يتشكل المجلس بموجبه ولا يتم ذلك الا بتعديل الميثاق ، فلا سبيل الى تحقيق العدل الا عن طريق اعادة توزيع مقاعد أعضاء الفئة الثالثة باعطاء مقعد ثان لمجموعة الشرق الاوسط وافريقية يؤخذ من مقاعده المجموعة الامريكية او من مجموعة الشرق الاقصى وآسيا .

والى جانب الاعتبارات الرقمية، توجد اعتبارات اخرى سياسية وجغرافية تدعو الى ضرورة اعطاء مقعد آخر لمجموعة الشرق الاوسط وافريقية وهذه الاعتبارات هي ان كافة الاقاليم المشمولة بالوصاية تقع في افريقية ، ما عدا نارو ، وغينيا الجديدة ، وساموا الغربية . ويربط بين تلك الاقاليم ودول مجموعة الشرق الاوسط وافريقية اواصر قوية من الجوار ، والتراث المشترك ، والمصلحة المتبادلة ، وذلك مما يجعل مصر ، أو الحبشة ، او السودان او غانا او ليبيريا اولى ان يتاح لواحدة منها مقعد في مجلس الوصاية من دول الكتلة الامريكية البعيدة عن فهم المشكلات الافريقية ، والفكر الافريقي فهما جيدا كما تفهمه أية دولة من هذه الدول الافريقية الصميمة .

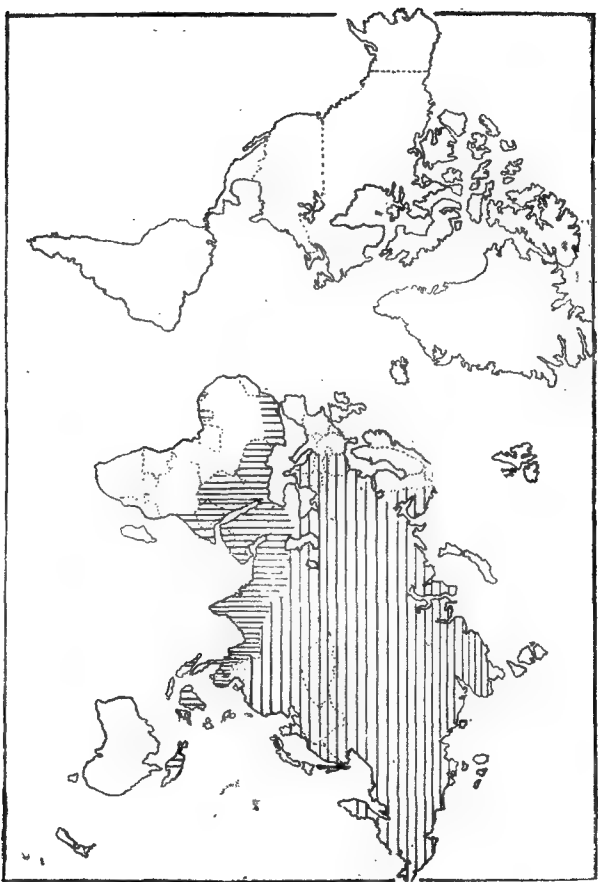
فاذا كان تقسيم المجلس تقسيما ثنائيا قد اقيم لحكمة ، هي تحقيق التوازن داخله بين الدول ذوات المصالح الاستعمارية ، والدول التي لا مصالح لها من هذا القبيل . فان توزيع المقاعد المخصصة للدول التي لا تشرف على اقاليم مشمولة بالوصاية كان توزيعا غير عادل أفقد التوازن حكمته التي رمى اليها المشرع ، اذ أن الدول الاقرب تحقيقا لايجاد هذا التوازن قد غبنت بناء على هذا التوزيع الجغرافي الذي سارت عليه حتى اليوم انتخابات مجلس الوصاية .

واذا كان مجلس الوصاية يرمى حقا الى تصفية الاستعمار تصفية سلمية كما ينادى الميثاق فمن الواجب ان تكون الدول الافريقية المستقلة ممثلة فيه تمثيلا دائما لان آخر موطن للاستعمار القريب هو افريقية، والدول الافريقية المتمتعة بحريتها واستقلالها هي اقدر الدول على الاخذ بيد اخوتها التي قدر لها ان تغل حتى الآن واسفة في اغلال الاستعمار .

★ ★ ★

من كل ما تقدم يمكن ان نستخلص ظاهرتين لهما شأن هام :

١ - استطاعت الكتل الدولية ان تقوم بدور كبير في الجمعية العامة للأمم المتحدة لانها جمعية ديموقراطية تجمع كافة الدول الاعضاء على قدم المساواة التامة فلا فرق فيها بين صوت دولة عظيمة تملك ما تملك من اساطيل بحرية او جوية وتملك ماتملك من اسلحة ذرية وغير ذرية ، وبين دولة اخرى بالغة ما بلغت من الصغر والضعف . وهذه المساواة كانت عاملا قويا من عوامل تكتل الدول الصغرى والمتخلفة والجديدة لتدافع عن مصالحها واستقلالها وسيادتها الا ان الامم المتحدة رغم كونها اعلنت ان المساواة في السيادة من مبادئها الرئيسية سرعان ما ناقضت نفسها بان جعلت لفريق من الدول وضعها خاصا في مجالسها المحدودة العدد ، فالصين وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تتمتع كلها بالعضوية الدائمة في مجلس الامن ومجلس الوصاية ، كما انها تنتخب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة دائمة ولها فوق هذا كله حق ليس لسواها من الدول ، وهو حق الاعتراض او الفيتو في مجلس الامن ، وقد نتج عن هذا الوضع ان الدول الكبرى احتكرت لنفسها ولانصارها من الدول الاخرى مقاعد المجالس المحدودة ، فتم لها التحكم في سياسة تلك المجالس ، وما زالت مهيمنة عليها رغم ما بذلته الدول الجديدة والصغيرة والمتخلفة من محاولات لتنال ما تستحق من مقاعد ، ولتقوم بنصيبها في ادارة دفة الشؤون الدولية .



» .. صارت سياسة الأمم المتحدة تدور في فلك هذه الكتل الثلاث «

وان شئت فقل ان الدول الكبرى والدول الغنية متمسكة بالامتيازات السياسية والدستورية التي منحتها لنفسها منذ مؤتمر سان فرانسيسكو حين خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة على ارادتها ، وحين كانت الدول الافريقية والاسيوية غير ذات صوت مسموع في المحيط الدولي ، او لم تكن لها بالشئون الدولية خبرة كافية . الا ان المجتمع الدولي قد تطور ، وظهرت فيه طبقة جديدة من الدول اصبحت لها مكانتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة وان تكن ما تزال مبعدة عن المجالس الاخرى بحكم ذلك الاحتكار الذي اشرنا اليه ولن تستطيع الامم المتحدة ان تؤدي رسالتها على الوجه الاكمل ما لم تتناول هذا النقص بالعلاج ، وتمكن تلك الدول من ان تؤدي دورها في المجالس المحدودة على الصورة التي تؤدي بها دورها في الجمعية العامة .

٢ - قامت الامم المتحدة حين قامت على اساس تكتل واحد مؤلف من الدول الخمس الكبرى التي حملت عبء الحرب العالمية الثانية وخرجت منها منتصرة . ولم يكد الامر يستقر لها حتى انقسمت الى كتلتين متنافستين هما الكتلة السوفيتية والكتلة الغربية ، وصارت سياسة الامم المتحدة يتحكم فيها هذا الخلاف ويسيرها ، ومنذ الحرب الكورية بدأت كتلة ثالثة تظهر في محيط الامم المتحدة وتلك هي الكتلة الافريقية الاسيوية . وبذلك صارت سياسة الامم المتحدة تلور في فلك هذه الكتل الثلاث .

وفي ظل الوضع القديم حين كانت تتحكم في سياسة الامم المتحدة كتلتان كانت الاصوات توزع دائما على مجموعتين : اغلبية آلية تؤيد قرارات الكتلة الغربية واقلية آلية تعارضها ، او اقلية آلية تؤيد قرارات الكتلة السوفيتية واغلبية آلية تعارضها لا يستثنى من هذا الا كل قرار ثانوي لا يمس جوهر امور احدى الكتلتين .

اما بعد ان ظهرت الكتلة الثالثة فان الاصوات قد اصبحت توزع على ثلاث مجموعات ان لم تكن متساوية من حيث العدد فان اى واحدة منها بمفردها لا يمكن ان تنال النصاب المطلوب من الاصوات لاصدار اى قرار .

ويخطئ من يظن أن الكتلة الجديدة وهى الكتلة الافريقية الاسيوية قد اصبحت متحركة تحكمها تماما فى اصدار القرارات اذ تنضم الى احدى الكتلتين المتناهضتين فتحقق لها الاغلبية التى تريدها . ومن يقول ذلك ينسى انه من الجائز ان تتفق الكتلة السوفيتية مع الكتلة الغربية فى موضوع ما ، وقد يكون على حساب مصالح هذه الكتلة الثالثة ، وعندئذ تفقد قيمتها فى ترجيح الاصوات بين الكتلتين ، كما انه من الجائز ان تختلف آراء اعضاء الكتلة الافريقية الاسيوية فى مسألة ما فتوزع اصواتها وتفقد قيمتها فى الترجيح المطلوب . وعليه فان توزيع الاصوات بين الكتل الثلاث يكاد ينحصر فى الصور الاتية:

أ - اتفاق كافة الكتل الدولية فى موضوع ما ، وعندئذ لا يكون للكتل الدولية قيمة بالنسبة لهذا الموضوع . وذلك كالذى حدث عند التصويت على قرار سحب القوات المعتدية على مصر من بورسعيد وشبه جزيرة سيناء .

ب - اتفاق بين الكتلة السوفيتية والكتلة الغربية على حساب مصلحة احدى دول الكتلة الافريقية الاسيوية كالذى حدث عند التصويت على قرار تقسيم فلسطين مثلا .

ج - اتفاق بين الكتلة الغربية والكتلة الافريقية الاسيوية لمعارضة سياسة الكتلة السوفيتية ، وقد ظل هذا ممثلا فى سياسة الامم المتحدة حتى ظهرت فكرة الحياد الايجابى وسيطرت على كثير من اعضاء الكتلة الافريقية الاسيوية .

د - اتفاق بين الكتلة السوفيتية والكتلة الاسيوية لمعارضة السياسة الاستعمارية الغربية .

تلك هى الصور المختلفة التى تنشأ من تفاعل سياسات الكتل الدولية فى محيط الامم المتحدة . وعلى ضوء هذه الصور نستطيع أن نتكهن بمستقبل تلك الكتل .

مستقبل الكتل الدولية

من العسير أن نتكهن بمستقبل الكتل الدولية في الأمم المتحدة، أو أن نتنبأ بتطورها وتغيرها في السنوات المقبلة مالم نستنبط ذلك من الاتجاهات والتيارات السياسية التي تؤثر في تكوينها ، ومالم نتأمل الدور السياسي الذي قد تقوم به في المستقبل .

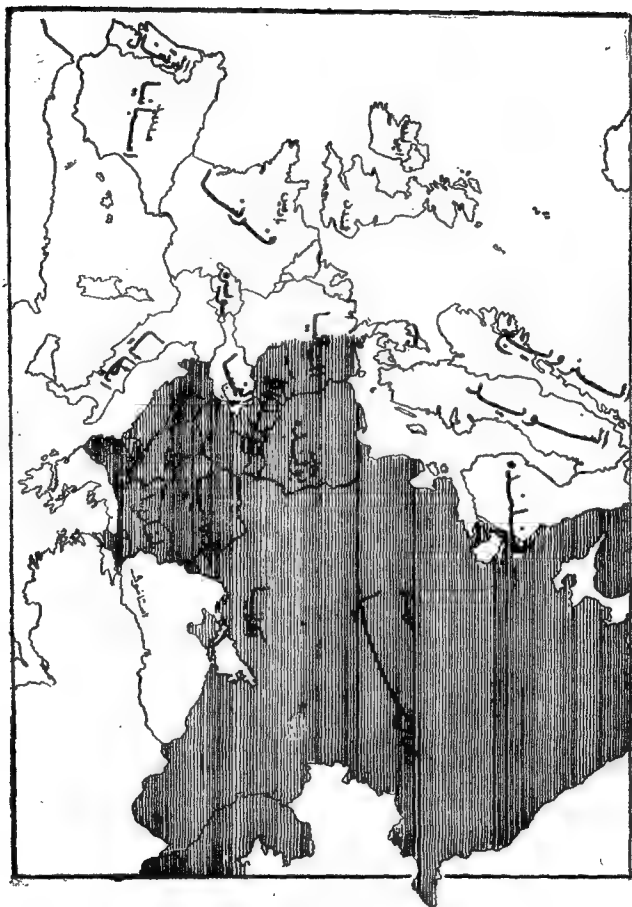
١ - الكتلة الغربية الأمريكية أو الكتلة « البوروجوازية » كما

تسميها الماركسية :

هذه الكتلة مكونة في حقيقة الامر من فرعين - الكتلة الأوروبية الغربية ومن أقطابها إنجلترا وفرنسا ، والكتلة الأمريكية التي تتزعمها الولايات المتحدة . وتلحق بهذين الفرعين دول الكومنولث الأنجلو سكسونية (استراليا - نيوزيلنده - كندا - اتحادجنوبي أفريقيا) .

وتقوى أواصر هذه المجموعات الثلاث ، خارج نطاق الأمم المتحدة، تنظيمات اقليمية ومحالفات عسكرية منها الاتحاد الأمريكي الذي يربط بين الاحدى والعشرين جمهورية امريكية . وحلف الاطلنطي الذي يربط بين الولايات المتحدة وكندا من ناحية وبين دول أوروبا الغربية من ناحية أخرى . وحلف المحيط الهادى الذى يربط بين الولايات المتحدة وكلم من استراليا ونيوزيلنده . وحلف بروكسل وغيره من الاتفاقات الفنية والاقتصادية التي ترمى الى جعل أوروبا الغربية ولايات متحدة .

فجميع هذه الاحلاف والتنظيمات من العوامل التي تقوى الكتلة



الكتلة الأوروبية بشقيها الغربي والشرقي

«البروجوازية» داخل الأمم المتحدة • غير أن ذلك كله لا يمنع من وقوع خلافات أو انشقاق داخل هذه الكتلة •

وبالرجوع الى عمليات التصويت في الجمعية العامة في السنوات العشر الماضية يتبين على وجه العموم أن الجبهة الامريكية الأوروبية كانت تتفق في السياسة التي تتبع ازاء الكتلة السوفيتية ، فإذا ما عرض أمر خاص بالسياسة التي تتبع نحو الكتلة الأفريقية الآسيوية فإنها تختلف وتنقسم ، فاللؤل الاستعمارية الأوروبية تتمسك بما ترى أنه حق مكتسب لها في القارة الأفريقية أو الآسيوية ، ودول أمريكا اللاتينية تخالفها في ذلك بينما تقف الولايات المتحدة موقفا وسطا تحاول به الإبقاء على روابط هذه الكتلة • وهذا الانقسام هو الذي أتاح للؤل الأفريقية الآسيوية أن تستقل واحدة تلو الأخرى وتنضم الى الأمم المتحدة ، ثم تندمج في الكتلة الأفريقية الآسيوية فتزيدها قوة •

فاختلاف الآراء في قضية الاستعمار قد يكون سببا في تفكك الكتلة الغربية الأمريكية وهناك احتمال آخر قد يكون بعيد الوقوع إلا أنه ليس مستحيلا وهو أن تعتنق المجموعة الأوروبية الغربية مذهب الحياد الإيجابي ، أو تأخذ بنظرية التعايش السلمي وتبتعد عن الكتلة الامريكية التي تحمل علم مناهضة ما يسمونه «الاستعمار السوفيتي» فإذا تم ذلك فإن مصير الكتلة قد يكون هو التفكك •

وللجبهة «البروجوازية» مكانة في الأمم المتحدة لا يجوز تجاهلها أو الإقلال من شأنها فهي الى جانب كونها تتمتع بأكبر عدد من الأعضاء يتجاوز أربعين دولة ، والى جانب تمتعها بأربعة مقاعد دائمة في مجلس الأمن ، رأى مجلس الوصاية ، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى جانب ذلك كله فإنها تسيطر على السياسة العليا للأمم المتحدة بسبب غناها وقوتها ، وما لديها من امكانيات لاتتوافر لغيرها •

(ب) الكتلة السوفيتية :

هي أقل الكتل عددا ونفوذا في الامم المتحدة . ويرجع ذلك الى سببين احدهما سياسى والاخر ايدولوجى .

أما السبب السياسى فينحصر فى ان دول القارة الآسيوية غير ممثلة فى الكتلة السوفيتية لسبب يسير وهو أنها لم يتح لها أن تدخل حتى الآن فى حظيرة الامم المتحدة .

فالصين الشعبية ، وهى أكبر دولة آسيوية ، غير ممثلة فى الامم المتحدة والجمهوريات الشعبية الآسيوية مثل منغوليا الخارجية ، وكوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية لم تظهر حتى الآن بعضوية الامم المتحدة .

أما السبب الثانى فيرجع الى حقيقة الفلسفة الماركسية التى تبدو مناقضة لفلسفة الامم المتحدة . فالماركسية لا يمكن أن تتقيد بقواعد المنظمة الدولية مادامت تتغلب عليها فى نظرهم صفة «البورجوازية» فمن ما ربههم القضاء عليها ليحلوا محلها عاجلا أو آجلا فتحقق لهم فكرة « الاتحاد السوفيتى العالمى » الذى يعملون له جاهدين ، ثم من ناحية أخرى أن الحكومات السوفيتية والشعبية تحترم قواعد الامم المتحدة ، وتعلن التمسك بها بل انها تهاجم فى نقد لاذع كل دولة تغل بها .

وهذا التناقض لا يفسره الا فهم الأسلوب السياسى الذى ابتدعوه ، وهو ما يعرف باسم « مذهب الاذاتين » . فالأداة الرسمية ، وهى الحكومات وممثلوها فى الهيئات الدولية ، تخضع لقواعد الامم المتحدة ، وتعلن التمسك بها . « والأداة الخفية » ، وهى الاحزاب الشيوعية ، ترمى الى التنكر لها والقضاء عليها . وقد نوه بهذا مستر بيغين الزعيم العمالى حين كان مندوبا لبريطانيا فى الامم

المتحدة في أكتوبر سنة ١٩٤٨ اذ قال موجها كلامه الى ممثل الاتحاد السوفيتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة :

« اود أن ألقى سؤالاً على الرفيق فيشنسكي : هل حقاً ما يقال - بغض النظر عما تجهر به من فوق هذا المنبر - من أن النظرية الماركسية تذهب الى أنه لا سبيل الى اتفاق نهائي مع الدول التي لا تعتنق الشيوعية ، وأن كل ما تفعله الحكومة السوفيتية من قبيل الحيل ، وأنها لا تنحرف عن هدفها المرسوم مهما قالت غير ذلك ؟ »

ومع هذا فمهما تكن قلة عدد أعضاء الكتلة السوفيتية ، ومهما يكن أثر الفلسفة الماركسية فإن الكتلة السوفيتية تقوم بدور هام في محيط الأمم المتحدة ، ويرجع ذلك الى عوامل ثلاثة :

أولاً - تقوم الكتلة السوفيتية بدور المعارضة ، وشأن المعارضة في كافة المجالس أمر لا سبيل الى نكران قيمته ، لا سيما في برلمان عالمي كالجمعية العامة للأمم المتحدة .

ثانياً - الدولة التي تتزعم هذه الكتلة تتمتع بحق الفيتو في مجلس الأمن ، وهذا يمكنها من أن تحول دون اصدار أى قرار لا يتفق مع سياستها العليا ، أو يعرضها لخطر جسيم .

ثالثاً - الكتلة السوفيتية أكثر الكتل الدولية حرصاً على الاجماع حين التصويت ، فلم يحصل أنه لم تجتمع أصوات أعضائها عند التصويت على موضوع ما قل شأنه أو عظم ، بخلاف الكتل الأخرى فمنها ما يعارض ومنها ما يتخلف ، ومنها ما يمتنع عن التصويت .

وإذا سار الأمر على هذا النوال عظم شأن الكتلة السوفيتية حين يتاح للدول الشيوعية الاسيوية أن تدخل في حظيرة المنظمة الدولية .

(ج) الكتلة الافريقية الآسيوية :

هذه الكتلة أحدث من سابقتها تكويناً ، فإنها لم تنشأ إلا بعد الحرب الكورية ، ولم تزد أهميتها إلا بعد انضمام الأربع عشرة دولة الافريقية الى الامم المتحدة في السنتين الاخيرتين .
وتتكون هذه الكتلة من مجموعتين - المجموعة العربية والاسلامية والافريقية . والمجموعة الآسيوية .

أما المجموعة الاولى فتربط بين أكثر أعضائها وحدة الاسلام أو جامعة الدول العربية أما المجموعة الثانية فتجمع بينها المصلحة المشتركة والجوار .

والمجموعة الاولى تتزعمها مصر ، أما الثانية فتتزعّمها الهند ، وقد يكون الاتفاق الثام بين الهند ومصر من عوامل الترابط بين هاتين المجموعتين .

ونجاح الكتلة الافريقية الآسيوية داخل الامم المتحدة منذ قيام مؤتمر باندونج الى اليوم أمر يدعو الى التفاؤل ويبشر بمستقبل حسن لها ، الا أن هناك عوامل يجب أن توضع موضع الاعتبار منذ الآن .

أولا - احتمال وجود مزاحم خطير لزعامة الهند هو اليابان بعد انضمامها الى الامم المتحدة ، فهي منافس مارس السياسة الدولية منذ قرن ، وكاد يكون أكبر امبراطورية آسيوية في الحرب العالمية الثانية ، فيخشى أن تزاحم الهند في زعامة الكتلة الآسيوية ، أو أن تكون مجموعة جديدة من بعض الدول الآسيوية تتزعمها فتضعف الكتلة الآسيوية بهذا الانقسام . ومن ناحية أخرى اذا تم للصين الشعبية الانضمام الى الامم المتحدة فإنها ستكون منافسا جديدا للهند ، وقد تتمكن من استمالة بعض الدول الآسيوية اليها فيقع

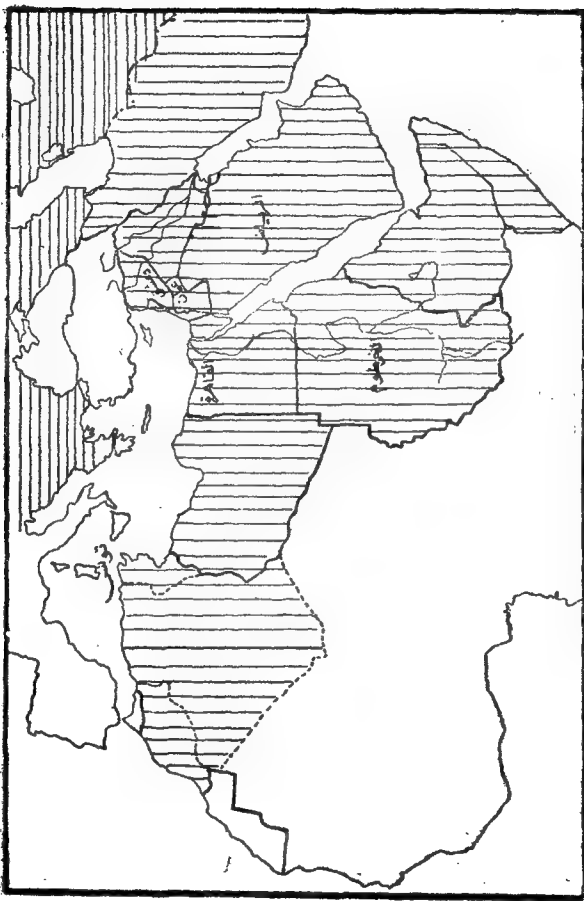
الانقسام أو يتضاعف • فالذى يجب أن يحسب له حساب هو أن تتحول الكتلة الآسيوية الى ثلاث مجموعات : مجموعة حيادية تتزعمها الهند ، وأخرى يسارية تتزعمها الصين الشعبية ، والثالثة يمينية تتزعمها اليابان •

ثانيا - احتمال أن يتم للغرب ما يهدف اليه من تقوية حلف بغداد حتى يتمكن من انتزاع زعامة مصر على المجموعة العربية والاسلامية ، أو احتمال أن تستطيع السيطرة الغربية على الدول الافريقية الجديدة التى استقلت حديثا أو التى ستستقل تحملها على تكوين مجموعة افريقية جديدة ذات سياسة مغايرة للسياسة التى تنتهجها الآن الكتلة الافريقية الآسيوية • فان تم ذلك - ونرجو الا يتم - فان الكتلة العربية والاسلامية والافريقية ستصبح مجموعة كتل صغيرة يسهل على الكتلة الغربية أن تسيروها فى فلكها • الا أن يقفلة الدبلوماسية الافريقية الآسيوية بوجه عام ، والدبلوماسية المصرية الحديثة بوجه خاص تجعل الامل كبيرا فى أن تظل هذه الكتلة محتفظة بوحدةها ، وبالتالي محتفظة بقوتها •

ثالثا - الاستعمار الغربى الذى كانت مناهضته من أهم عوامل تكوين الكتلة الافريقية الآسيوية أخذ فى الزوال ، لأننا لو قسنا ما تقلص منه فى مدى العشر السنوات الأخيرة بما سيحدث فى المستقبل لعرفنا أنه لا تكاد تمر عشر سنوات أخرى حتى يكون هذا الاستعمار قد لفظ أنفاسه الأخيرة ، ولم تعد فى القارة الافريقية والآسيوية مستعمرة واحدة • فيخشى أن يكون زوال هذا الاستعمار من أسباب انقسام هذه الكتلة اذا أخذنا بنظرية زوال المسببات بزوال السبب

غير أن هناك مسائل غير مكافحة الاستعمار هى المصالح المتبادلة والتراث المشترك وآلام الكفاح الماضية والعمل على التخلص من التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى منيت به هذه الدول فهذه

توزيع الكتلة الدولية في منطقة الشرق الأوسط



الدوافع كلها ستكون عاملا قويا في دوام هذا الترابط وستعمل تلك الكتلة على تقويته كلما تذكرت أن اتحادها هو الذى مكنها من أن تتحرر ، وأن تصبح ذات صوت مسموع فى المحيط الدولى •

وسواء أبقيت تلك الكتلة الدولية كلها أم حكم عليها بالتفكك والانقسام أو أن تظهر فى صور جديدة فيجب ألا يغيب عن أذهاننا أن هذه الكتلة الدولية فى ذاتها ليست غاية ، وإنما هى وسيلة للتعبير عن الرأى العام للدول فى محيط الأمم المتحدة باعتبارها برلمانا عالميا يرمى الى انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، وإلى صيانة السلام والامن الدولى فى ظل المساواة بين الشعوب فى كافة الحقوق ، فإذا تم ذلك فسيكون قيام الكتلة الدولية أو انضمامها سواء •

الفهرس

صفحة

المقدمة	٣
الكتل الدولية فى الامم المتحدة	٥
الكتل الدولية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة	٧
تمثيل الكتل الدولية فى مجلس الامن	١٨
تمثيل الكتل الدولية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى	٢٦
تمثيل الكتل الدولية فى مجلس الوصاية	٤١
مستقبل الكتل الدولية :	
(ا) الكتلة الغربية الامريكية	٥١
(ب) الكتلة السوفيتية	٥٤
(ج) الكتلة الافريقية الاسيوية	٥٦

فهرس الخرائط

الكتلة الافريقية الاسيوية	١٥
الكتل الثلاث	٤٨
الكتلة الاوربية بشقيها	٥٢
توزيع الكتل الدولية فى الشرق الاوسط	٥٨



دار القاهرة للطباعة

٢٦ شارع منصور

تليفون : ٢٠٨٠١ - ٢٠٨٢٤

مجموعة مصرية ١٠٠٪

تبحث في مشاكل الساعة الدولية
السياسة والاجتماعية والاقتصادية
من وجهة النظر المصرية

تصدرها لجنة

كتب سياسية

صدر من المجموعة :

- الكتاب الأول : أسرار الصهيونية
- الكتاب الثاني : خليج العقبة
- الكتاب الثالث : آراء في السياسة
- الكتاب الرابع : الهدنة الشائكة
- الكتاب الخامس : بروتوكولات حكماء صهيون
- الكتاب السادس : في داخل أفريقيا
- الكتاب السابع : نزاع السلاح
- الكتاب الثامن : مصر الثائرة
- الكتاب التاسع : الكتل الدولية في الأمم المتحدة

الشم

23
31k



0696529

خطا القيد